

منتدى الفكر العربي
عمان

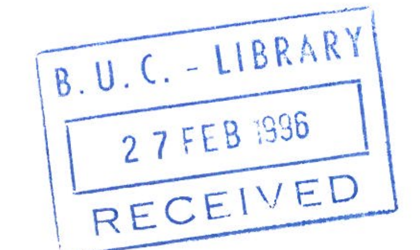
سلسلة دراسات عربية

التسوية
"الشروط، المضمون، الآثار"

غسان سلامة

التسوية

"الشروط، المضمون، الآثار"



غسان سلامة

الآراء الواردة في هذه الورقة تمثل وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منتدى الفكر العربي.

التسوية
الشروط، المضمون، الآثار

غسان سلامة

دخل العرب في تسوية مع إسرائيل، دأب العالم على تسميتها سلاما وهي ليست كذلك، أو هي ليست بعد كذلك. وتتعالى أصوات نافرة تدعو أحيانا للخروج من هذه العملية، أو ترفض مسبقا نتائجها. وهذه حال دول، مثل العراق وليبيا وايران، رفضت واشنطن أساسا أن تدخلها في العملية، فما بقي لها إلا خيار إنتقادها، وهو خيار لا تلجأ إليه هي بالضرورة. وهناك تنظيمات وشخصيات ومطبوعات تنحى هذا المنحى أيضا، إن عن قناعة حقيقية بضرورة نبذ التسوية الحالية، أو أية تسوية مع إسرائيل في المطلق، أو لأنها أسيرة مفردات ومواقف لا تستطيع أن تتخلص منها دون أن تعرض وجودها السياسي للخطر. دخل العرب جميعا في التسوية من باب أو من آخر، ومنهم من استبق نتائجها تطبيعا وتعاونا واستعدادا نفسيا، بينما التفاوض لم ينته، بل هو في الامور الكبرى، لم يبدأ بعد حقيقة.

لا أظن أن كثيرين بين الاسرائيليين يعتبرون هذا الانخراط الواسع في التسوية ظاهرة قبول عربي عميق، أو تهالك شعبي للتقارب والتفاهم. فالمؤشرات واضحة، وهي ليست تماما من هذه الفئة من المشاعر، ولو أن مواقف الحكومات العربية، ان جنحت تطبيعا، أو تصلبت على مواقف مبدئية، لا تعبّر في الارجح، إلا مع قدر هائل من التشويش، عن مجاري الرأي العام وتحولاته. إنما تمثل في ذهن المراقب صور متفرقة ما زالت غير متناسقة لنوع من الرضوخ للواقع، ومن المقاربة الباردة للامور والتحولات الكبرى، وهي علامات ملتبسة قد تشير حينا إلى مستويات مرتفعة من العقلانية السياسية وتدل حينا آخر على نوع من اللامبالاة أو من تضاؤل الإهتمام بالشأن العام. وباستثناءات قليلة، تبدو القيادات أسيرة حسابات عتيقة، ومفردات لم يعد لها وقع. فهي إن انخرطت في التسوية، بانت وكأنها تفتقر إلى الإرادة اللازمة للاستفادة القصوى منها. وإن هي إنتقدتها أو حاربتها، فبحجج ووسائل قل أن اعتبرها أصحابها أنفسهم ذات جدوى. بهذا، وعلى الرغم من أهمية

قضية إسرائيل بكل أبعادها على الواقع وعلى الذهن العربيين، قد تكون التسوية ايضا مرآة للسياسة العربية ذاتها تدل على مقوماتها، وتفضح تناقضاتها، وتخرج للعلن هزالها. وهي قد تكون أيضا مناسبة تسمح من حيث يشاء أرباب التسوية، أو على الرغم منهم، بتجديدها وإعادة بعثها. وما الأفكار التي تلي إلا إسهاما جزئيا يعالج بعض أوجه العملية الجارية، وبعض نتائجها المحتملة، مقدرين سلفا أن تقييما شاملا غير ممكن في هذا الاطار، ولا في هذه المرحلة من العملية.

اولا : تسوية اميركية

لو لم تقرر واشنطن إطلاق هذه العملية ورعايتها، لما وجدت ولما استمرت. ولهذه الهوية الواضحة للتسوية نتائج أساسية. لقد دعى الرئيس جورج بوش لبدء هذه العملية أياما بعد توقيع قرار وقف النار على جبهة الكويت. وأنتجتها، في صيغة مدريد، جولات مكوكية لجيمس بيكر. ثم أنقذتها الدبلوماسية الاميركية مرارا وتكرارا من التعثر أو التوقف التام.

أن تكون التسوية أميركية يعني أنها ليست دولية بالمعنى الذي كان العرب يطالبون به إجمالا. فلم تقبل واشنطن عمليا بوجود روسي كراعٍ مشارك إلا بعد سقوط حائط برلين ونزوح مئات الآلاف من "اليهود الروس" نحو إسرائيل،وبعد أن انكفأت موسكو عن دور الممون السموح بالسلاح للأطراف العربية. ويلفت النظر إدخال الروس الى مقعد قيادة العملية بالذات في الوقت الذي كانوا هم أنفسهم فيه لا يتطلعون لهذا المقعد، ولا يسعون إليه، ويعجزون في الواقع عن الاستفادة منه، بينما تركزت السياسة الاميركية (على الأقل منذ تخريب هنري كيسنجر المنظم لمبادرة روجرز سنة ١٩٧٠، مرورا باتفاقيات سيناء، وبالتالي في تدمير إسرائيل لتصريح فانس – غروميكو سنة ١٩٧٧، واتفاقيات كامب ديفيد) بالذات على "طرد السوفيات" من المنطقة، خصوصا برفض أي دور لهم في العملية التفاوضية. ويأتي إختيار الاميركان للروس كشركاء في الرعاية تعبيرا عن قناعة أمريكية جديدة بأن الدور الروسي السابق قد أفرغ من معناه تماما، وسحبت أظافره بدلا من أن تقلم، فكان إعطاء مقعد رعاية نوعا من المكافأة على الرضوخ للقيادة الاميركية في هذه المسألة، وإسهاما بخسا في تدعيم موقع غورباتشوف المتزعزع في صيف وخريف ١٩٩١، وثمنا لتصويت موسكو المعروف خلال أزمة الكويت، وربما أيضا طريقة

ذكية لابعاد أطراف أخرى (لاسيما في اوروبا الغربية) عن موقع مشارك فعلا، لا اسما فحسب، في الرعاية.

أما الأطراف الدولية الأخرى، فلم تعط في العملية حتى هذا الدور الاحتفالي الذي خصت به واشنطن عدوتها السابقة. وفي مدريد قبلت الامم المتحدة أن يكون لها ممثل (سفير سويسري) في موقع مراقب، ولم يدع الامين العام لإلقاء كلمة، ولم يظهر ممثله في الصور الرسمية، علماً بأن الامم المتحدة تدعى عادةً الى مناسبات أقل أهمية من هذا بكثير. ولما حاول بطرس غالي لاحقا أن يكون لمنظمته دور في المفاوضات المتعددة الأطراف، لا سيما وأن لهيئة الأمم المتحدة خبرة قديمة في المواضيع التي تعالجها (من خلال منظمات مثل وكالة الغوث واللجنة الأقتصادية الإجتماعية لشرق آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال، وغيرها)، رفضت واشنطن رفضا قاطعا أن يكون للامم المتحدة دور يتجاوز دور المراقبة الصامتة، تماما في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تعمل مع حلفائها الغربيين لتفعيل دور مجلس الأمن (مطلع سنة ١٩٩٢)، مركزة على أن الصراع العربي – الاسرائيلي ليس مسألة كغيرها كي يسمح للامم المتحدة أن تتناولها، وهي المنظمة المعنية (كما ستوضح السنوات اللاحقة) بالنزاعات الهامشية لا بالأمور الكبرى في هذا العالم، تلك التي تمس الدول الكبرى أو حلفاءها الأقربين.

ولم يتوقف هذا النبذ المنهجي للأمم المتحدة عند دورها، بل تجاوزه ليصيب قراراتها بالذات، خصوصا بعد توقيع إتفاق أوسلو. ذلك أنه نزولا عند إلحاح الأطراف العربية، (سوريا خصيصا)، كانت الدعوة إلى مدريد قد تضمنت إشارة للقرارات الدولية كمرتكز للتفاوض. غير أن المجموعة الدبلوماسية الاميركية المهيمنة على العملية ما كانت تخفي يوما تضايقها من هذه العودة الطقوسية عند العرب لنصوص "عفا عليها الزمن". ولكن الدبلوماسية الاميركية ما كانت لتجرؤ على حذفها علنا من التداول، على الرغم من تشديدها على أولوية أي اتفاق ينتج عن العملية التفاوضية على كل القرارات الدولية ذات الصلة. وما أن وقع اتفاق أوسلو حتى راحت الدبلوماسية الاميركية تنقض على هذه القرارات، وعلى غير عادتها فلم تصوت في الجمعية العامة على دعم قرارات المجلس مثل القرارين ١٨١ و ٤٢٥. وفي حالتين على الأقل (إبعاد قيادات حركة المقاومة الإسلامية "حماس" الى جنوب لبنان في مطلع ١٩٩٣ أولا، وثانيا غداة مجزرة الحرم الابراهيمي) حاولت واشنطن بكل قدراتها أن تمنع الفلسطينيين من اللجوء لمجلس الامن لاستصدار قرار خاص

بأي من هاتين المسألتين. ولما ألح الفلسطينيون على هذا الأمر، وبدا أنهم قد يعجزون عن (أو أنهم قد يرفضون) العودة لطاولة المفاوضات لو لم يصدر المجلس قرارا، اضطرت واشنطن لقبول انعقاد المجلس. غير أنها ما صوتت على القرار الثاني (٩٠٤) إلا بعد تجزئته إلى فقرات منفصلة سمحت بها بالامتناع عن التصويت عند ذكر القدس، مخالفة بذلك قرارات سابقة وموقفا دوليا إجماعيا برفض ضم القطاع الشرقي من المدينة.

وينسحب هذا الإستئثار الأميركي الجازم بالعملية (أو الذي لا شبيه له في أية قضية دولية مطروحة حاليا) على الدول الكبرى في العالم، إذ وضعت اوروبا (ولها علاقات جوار وتاريخ ومصالح راهنة ثابتة) على هامش العملية، تتنصت إليها من بعد، وتحاول جاهدة التعرف على ما هو حاصل فيها، ناهيك عن منعها من الإسهام بإدارتها. ومع أنه لا يوجد دور لأوروبا على الاطلاق في المفاوضات الثنائية، إلا أنها مدعوة على العكس للإسهام المالي بالاتفاقات المحتملة التي قد تنتج عن المفاوضات المتعددة الأطراف. ولما اتضح خلال صيف ١٩٩٣ أن المحادثات السرية الجارية في النرويج قد تنتج اتفاقا ثنائيا بين إسرائيل والفلسطينيين، سارعت واشنطن لتحديد حديقة البيت الابيض مكانا لحفل التوقيع، بهدف سرقة الفائدة السياسية الناتجة عن التوصل الى إتفاق. وعندما تبع التوقيع إجتماع لدعمه ماليا، إتضح لكل البسطاء بأن واشنطن مستعدة لعقد الاجتماعات التمويلية، ولكنها تتوقع من اوروبا أو اليابان أو الدول العربية النفطية أن تسهم ماليا بحصة الاسد.

وقد لا يعلم كل الناس أن المفاوضات الثنائية في واشنطن لم تعط نتيجة تذكر على أي من المسارات الأربعة. وغداة توقيع إتفاق أوسلو، بدأت واشنطن بالإعتراف بهذا الأمر، ودفعها ذلك لا إلى نقل حفلة التوقيع إلى واشنطن فحسب، بل إلى تنظيم توقيع "الأجندة" بين الأردن وإسرائيل في واشنطن أيضا، ناهيك طبعا عن توقيع اتفاقات إنهاء حالة الحرب بين الاردن وإسرائيل في صيف سنة ١٩٩٤. وبدا لاحقا أن الميل يتعاظم لترك الاسرائيليين يتحكمون منفردين بالمسار الفلسطيني، بينما عملت الدبلوماسية الاميركية (في توزيع واضح للأدوار) على تفعيل المسار السوري بلقاء قمة بين الرئيسين كلينتون والأسد في جنيف، وبالتالي في جولات مكوكية للوزير وارين كريستوفر بين سوريا وإسرائيل، بينما تم إهمال الدور اللبناني تماما أو بالكاد. ويبدي الأميركيون إستعدادا للقيام بدور الوسيط الفعال على الجبهة السورية الاسرائيلية باعتبارها "قلب النزاع الاستراتيجي"، بينما يشكل الموضوع

الفلسطيني "قلبه السياسي"، حتى لو كان الميل الإسرائيلي في موضوع التفاوض مع سوريا هو لتحجيم الدور الأمريكي إلى أقصى الحدود، ومنع واشنطن من لعب دور الوسيط الحقيقي. ولم تقبل اسرائيل فعلا بجولات مكوكية على هذا المسار إلا على مضض وبعد تيقنها من إصرار سوريا على رفض المفاوضات الجانبية، سرية كانت أم علنية.

ولا حاجة في الواقع لتكرار الأمثلة عن هذا الاستئثار الاميركي شبه المرضي بعملية التسوية. وأهم ما فيه طبعا هو ميل واضح للتعاون مع الدول الكبرى في شتى المجالات، إلا في عملية التسوية في الشرق الاوسط، حيث لم يتم اعتبار أوروبا ولا الأمم المتحدة ولا الدول المعنية (اللهم إلا مصر)، أطرافاً مقبولة. ويدل هذا الاستئثار الغريب طبعا على أهمية المنطقة للمصالح الاميركية، وعلى طلب عربي (خافت أو معلن) بانخراط واشنطن في صلب العملية التفاوضية. لكنه يشير أساساً، وقبل كل شيء، إلى صلابة إستثنائية للعلاقة الأميركية – الإسرائيلية وإلى تبن يكاد يكون مطلقا للنظرة الإسرائيلية في واشنطن. لقد عملت الولايات المتحدة بطريقة منظمة للإسهام بمجيء إسحق رابين إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وهي لن تقدم على شيء يذكر إن كان من شأنه إضعاف موقعه السياسي. فالادارة الأميركية لا تثق كثيرا بمن هم على يساره (مثل بيريز) وتعلم أن العملية ستتوقف بالضرورة إذا ما وصل الليكود من على يمينه للسلطة. من هنا كان التمسك شبه الأعمى بشخصه، والمراهنة التامة عليه، وإعتباره مفتاح التوصل لنتيجة إيجابية مما يعطي رابين قدرات هائلة على جعل الدبلوماسية الأميركية، إلى حد بعيد لم يسبق له مثيل فعلا، أسيرة نظرته للأمور، تردد ما يقول، تدافع عما يردد، ولا تتردد بدورها عن تنفيذ طلباته التي لا تتوقف عند المال والسلاح والتأييد الدبلوماسي.

وهنا بيت القصيد تماما: لقد دخل العرب عملية تفاوضية تهيمن عليها الولايات المتحدة نظريا، وتتحكم بها إسرائيل في الواقع بالنظر لمدى هيمنة النظرة الإسرائيلية على الحكومة الاميركية، وهي هيمنة لم تصل يوما للحد الذي وصلت إليه منذ وصول الادارة الديمقراطية الحالية إلى السلطة، حين أصبح التناغم المعروف بين الإدارة واللوبي الاسرائيلي ليس تناغما فحسب، بل تداخلا وارتباطا وتضامنا. وبالتالي فان أي شخص يتأفف من إستئثار أميركا بالعملية، في وقت تبدو فيه إسرائيل قادرة على التحكم بالقرار الاميركي في مسائل المنطقة، محق لدرجة قد

يجهلها هو. فهذا التحكم ليس مقولة أيديولوجية رددها اليساريون بالأمس ويكررها اليوم الأصوليون. انها أمر واقع يصعب على أي محلل محايد أن يتجاوزه أو أن يقلل من أهميته.

من هنا تبدو أية "تسوية اميركية" تعبيرا دبلوماسيا عن حقيقة أخرى. فالتسوية الجارية هي، في جوهرها، تسوية إسرائيلية، تلعب فيها واشنطن دورا بعيدا عن نزاهة الوسيط النزيه، وعن حياد الحكم المحايد. وليس القول بأن الدبلوماسية الأميركية في جوهرها أداة للسياسة الإسرائيلية في المنطقة قولا يجافي الواقع كثيرا. هذا لا يعني طبعا أن واشنطن لن تدافع عن مصالحها الذاتية، وإن اضطرت لذلك بنفسها، كما جرى في حرب الكويت، غير أن هذه الحرب تثبت أيضا أن تحديد أهداف التحالف الغربي أخذ بعين الاعتبار إلى حد مذهل شروط إسرائيل، إذ كان من الممكن أن تتبنى واشنطن شروط حلفائها العرب في تلك الحرب (طرد العراقيين من الكويت)، ولكنها راحت بعد وقف النار تتبنى جوهر المطالب الإسرائيلية، أي تدمير القدرات العسكرية البعيدة المدى (مما لم تطبقه على القدرات العسكرية ذات الطابع القمعي الداخلي)، وبالتالي ربط مسألة رفع العقوبات المفروضة على العراق، ليس بتدمير منهجي لقدراته الاستراتيجية فحسب، بل أيضا بمدى التقدم في عملية التفاوض العربية – الإسرائيلية، مما يشكل تحويرا تاما لروح وحرفية القرارات الدولية المتخذة بحق العراق، والتي لا تنشيء أي رابط ما بين هاتين المسألتين. وبدا تطور المسألة العراقية منذ ذلك الوقت مرتبطا بموقف بغداد من التسوية، مع تنامي الدعوات الخفية الموجهة للعراق "لحل مشكلته عن طريق إسرائيل"، أي لجعل إسرائيل تأخذ المبادرة باقناع الاميركان برفع العقوبات المفروضة عليه لقاء إحترامه لمصالح إسرائيل المتعلقة به. وقد أدى هذا الترابط الضمني بين رفع الوصاية الغربية المخيمة على سيادة العراق والتطورات المتعلقة بالتسوية الى قدر من التشويش خلال صيف ١٩٩٤ عندما بدا أن إسرائيل قد تكون قررت التسرع في موضوع "إدماج العراق في التسوية" كما طالب بعض وزراء حكومتها، مما دفع واشنطن للجم المبادرات الإسرائيلية بصورة علنية بهدف التأكيد على قاعدة أساسية في الاستراتيجية الأميركية مفادها أن أمن الخليج، وبالتالي وضع العراق، أمر يتجاوز بكثير مسألة التسوية بين العرب وإسرائيل. ومع تفهم واشنطن لرغبات إسرائيل في إستعمال "الورقة العراقية"، يبقى الوضع الخليجي أمرا يمس المصالح

العليا للولايات المتحدة، تحاول أن تقرر توقيت تطوره بصورة مستقلة عن حلفائها المحليين، بمن فيهم إسرائيل.

ويصعب على أي مراقب أن يتجاهل كيف ان مبدأ "الارض مقابل السلام" الثنائي العناصر، الذي دخل العرب على أساسه للمفاوضات، تطور بإلحاح إسرائيل لكي يصبح مثلثا: "الأرض والأمن والسلام". وبينما راحت إسرائيل تطالب بالأمن المطلق وبالسلام الكامل بدا إستعدادها لإعادة الأرض على الأقل ناقصا. ولم تعارض واشنطن هذا الانزلاق بعيدا عن تفاهم البداية، بل شجعته وجعلت العرب يقبلون به، بينما راحت تدفع بالدول العربية دفعا لرفع المقاطعة عن إسرائيل وللتطبيع الشامل معها قبل ان تتقدم المفاوضات حول الأرض بوصة نحو الأمام بهدف عزل الأطراف المفاوضة عن عمقها العربي الداعم. وفي أكثر من مكان، بدا الإسرائيليون غير مهتمين بالدعوة لرفع المقاطعة العربية لعلمهم المؤكد بأن الولايات المتحدة قد أخذت على عاتقها هذا الأمر، بحيث أصبحت "ملكية أكثر من الملك وإسرائيلية أكثر من إسرائيل" عندما يأتي الحديث عن المقاطعة العربية وضرورة الإسراع في رفعها.

ولن أتجاوز حدود اللياقة أبدا إن اشرت طبعا للوجود الكثيف داخل الجماعة المهتمة بالعملية التفاوضية لأبناء الدين اليهودي، فهذا أمر معروف وشديد التداول في واشنطن وخارجها منذ مدريد، وبالتالي منذ إنتقال كثيرين من "معهد واشنطن" الشهير، بدءا بمارتين أنديك نفسه، للعمل في إدارة الرئيس كلينتون. ولا ريب أن هناك نتائج إيجابية لهذا الوجود الكثيف، مثل إعطاء ضمانات إضافية لقادة إسرائيل عن حرص أمريكا عليها وعلى مصالحها لدفعها نحو التسوية، أو لتأمين الإتصال بالجماعات اليهودية في اميركا لكسب تأييدها للتسوية. ولكن التأثير المفهومي للتسوية، عندما يقوم بها هؤلاء (مما قد يكون دفع بالسفير ادوارد جرجيان للاستقالة من منصبه) هائل، بحيث يشعر العديد من الاميركان، ناهيك عن العرب، بقدر كبير من التواطؤ بين أفراد ينتمون للدين الواحد، منهم من هو إسرائيلي ومنهم من هو أميركي، يجتمعون ويتناقشون ويتفقون أو يختلفون حول أنجع الوسائل للحفاظ على إسرائيل ولحماية مستقبلها البعيد وصيانة مصالحها الراهنة.

يخاطب الأميركيون إسرائيل بالفعل بعد إعلانهم الحرص التام على مصالحها. وحجة الأميركان الاولى في حديثهم مع الإسرائيليين هي أن التسوية مع

العرب هي الآن في مصلحة إسرائيل. بينما يخاطب الاميركيون العرب أولا لإبلاغهم بالشروط الإسرائيلية للتسوية وللتعبير عن تفهمهم لها، وبالتالي لإستعمال حجة مختلفة مفادها أن قبول العرب بالتسوية يجعلهم من أصدقاء أميركا. وبكلام آخر فان واشنطن تضع عمليا قدرتها الذاتية في الميزان وعلى كل عربي يسعى لصداقتها أن يقبل بإسرائيل وبالتسوية معها. من هنا فالتسوية في المنظور الإسرائيلي تكريس لمصلحة طويلة المدى، بينما هي أساسا للعرب مدخل للتفاهم مع الولايات المتحدة بحيث يستحيل على أي طرف عربي أن يصادق أميركا دون أن يسوي أوضاعه مع إسرائيل، بينما تحصل هذه على كامل الدعم الاميركي لقاء دخولها في تسوية تشترك مع أميركا في تحديد ماهيتها. وتبدو هذه المعادلة الرهيبة صحيحة لدرجة أن مفاوضا فلسطينيا أسر لنا بصدق أنه علم فعلا بوصول حزب العمال للسلطة في إسرائيل لكنه كان يجهل بأن الليكود ما زال حاكما في واشنطن.

ثانيا: العرب أسرى العملية

إذا كانت التسوية أميركية لهذا الحد، واذا كانت أميركا تتبنى شروط إسرائيل للتسوية إلى هذا الحد، فلماذا لا يخرج العرب منها فورا؟ لا أعتقد أبدا أن من يطالب الأطراف العربية المفاوضة بهذا القرار يجهل فعلا أن مقولته من نوع المزايدة الرخيصة، وأن أي طرف عربي يؤخذ عليه الخروج من العملية قد يتعرض لمصاعب وأخطار قد لا يقوى أبدا على تحملها. لهذه الأسباب كان رهاني منذ اليوم الاول أن العملية مستمرة حتى التوصل إلى نتائجها، وبأن الأطراف العربية عاجزة عن الخروج منها، وبأن الرشد يقضي بمحاولة تقليل الخسائر المتأتية عنها فحسب. ولم يصل العرب لهذا الوضع الصعب، أي القليل الخيارات، بالصدفة، بل نتيجة سياساتهم الذاتية الخاطئة، بل المصرة على خطئها ونتيجة إستراتيجيات الأطراف الأخرى بدءا بإسرائيل نفسها وإنتهاء بتحولات دولية لاعلاقة للعرب بالضرورة بها، إنما هي أثرت عليهم كثيرا. وأدت هذه الأسباب مجتمعة إلى نشوء وضع اضطرت الأطراف العربية معه للدخول في عملية تفاوضية تتم في ظروف غير مؤاتية ووفق شروط بعيدة عن أن تكون الشروط الفضلى.

وليس من أهداف هذه الورقة توزيع المسؤوليات على هؤلاء وأولئك، إنما ما يهمنا هو التركيز على حصول واقعي لتحييد جوهر القدرات العربية قبل الانخراط في العملية. لقد تم تحييد النفط كسلاح عربي من خلال الهبوط المستمر

في العقدين المنصرمين لوتيرة زيادة الاستهلاك في البلدان الصناعية، ولحصة المنتجين العرب في السوق، وبالتالي لتدهور حجم العائدات المالية المتأتية عن تصدير النفط. كما تم تحييد مصر من المعادلة العسكرية والسياسية والدبلوماسية باتفاقي سيناء سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٥، ثم باتفاقيات كامب ديفيد. وتم تحييد عدد من الأطراف الفاعلة (العراق، ليبيا، ايران) من خلال مسلكها القابل للجدل وبالتالي (أو ربما بالاساس) من خلال أشكال متنوعة من سياسات الحظر والعزل والإضعاف. أما "الصديق السوفياتي" فلا ضرورة فعلا لتوصيف ما حصل له في الداخل والخارج، مما كان للعرب دور فاعل فيه أحيانا كاشتراكهم في تنفيذ هزيمته في أفغانستان أو القبول بالإستفراد الأميركي بعملية التسوية منذ سنة ١٩٧٣، أو النظر إليه كصديق الضرورة بإنتظار التفاهم مع الغرب مما عجل، بهذا القدر أو ذاك، من انهيار مواقعه. ولهذه الأسباب، ولغيرها، وهي كثيرة ولا مجال لذكرها هنا، دخل العرب قاعة مدريد بلا حليف سوفياتي، وبلا قدرة تأثير نفطية فعالة، وبلا "جبهة رفض" تدعمهم حقيقة وأساسا، فهم دخلوا القاعة وفودا متعددة وإلى حد ما متنافسة.

ولا داعي للتفصيل في فرضية واضحة: ينخرط العرب في العملية التفاوضية وفقا لميزان قوى ليس في مصلحتهم. ومعضلة العرب في هذا المجال انهم في ميزان للقوى مع إسرائيل باطنه (اي حقيقته) غير ظاهرة.

إن هذا الميزان محلي وإقليمي ودولي:

محليا، تحسن الميزان لمصلحة الطرف العربي حقيقة مع نشوب الإنتفاضة ضد الإحتلال الاسرائيلي في أواخر عام ١٩٨٧. وعلى الرغم من نجاح واضح للماكنة العسكرية الإسرائيلية في قمع الإنتفاضة، وفي إستفراد قواها، فإن هذا النوع من المواجهات قلما ينتهي بإنتصار الأقوى على المستوى السياسي. في حرب التحرير الجزائرية يمكن القول (دون خدش وطنية الجزائريين) أن الجيش الفرنسي إنتصر في مواجهته مع الثورة، ولكنه كان إنتصارا لا مستقبل له لإن فرنسا كانت عاجزة عن الإستمرار في وتيرة القمع لفترة طويلة. وهذه أيضا حال فلسطين بمعنى أن الجيش الإسرائيلي كان بمقدوره القضاء على الإنتفاضة ... ليراها تعود فتنطلق مرة اخرى. من هنا فتكاليف الإنتفاضة إسرائيليا هي أعلى بكثير مما قد تدل عليه أرقام الضحايا من الطرفين (مع العلم أنه في السنوات الأخيرة شهدنا تحولا في نسبة الوفيات بين الطرفين من ١٠ فلسطينيين مقابل إسرائيلي إلى ثلاثة

فلسطينيين مقابل كل اسرائيلي في عدد من الأشهر). ولكن ما يجدر قوله هنا هو أن إسرائيل تخسر سياسيا في كل مرة يقتل فيها إسرائيلي، كما في كل مرة يقتل فيها فلسطيني، لأن أي عملية عنف، أيا كانت هوية ضحاياها، هي إشارة إضافية إلى عجز الإحتلال عن أن يكون مقبولا. وإذا أضفنا إلى هذا العنصر الجوهري عناصر أخرى مثل النفقات المتأتية عن الاحتلال بمواجهة الإنتفاضة، والخلل الذي أصاب ويصيب معنويات الجنود خلال دورات القمع، والتأفف الدولي من الدم المراق، لأستطعنا الإستنتاج أن ميزان القوى المحلي قد تحسن فعلا بفضل الانتفاضة تحسنا ملموسا، جعل الميزان يختلف كثيرا عن ذاك الذي هيمن على التحاليل سنة ١٩٨٧، وقد كان ميزانا مائلا بقوة لصالح المحتل الذي إستطاع إسكات القوى المناهضة له وتحييدها، وتطبيق إحتلال شبه سلمي وإلحاق الإقتصاد الفلسطيني تدريجياً به بحيث إضمحل الخط الاخضر الشهير بين اسرائيل والمناطق المحتلة. فجاءت الإنتفاضة لتدخل تعديلا جوهريا على هذا الميزان دفع بأعداد متزايدة من الإسرائيليين إلى إعادة إدخال "الخط الأخضر" في حساباتهم، وإلى التساؤل عن جدوى الإحتلال إذا كانت كلفة قمعه مرتفعة إلى هذا الحد، وإلى تأييد دخول إسرائيل في العملية التفاوضية وإنتخاب رابين وحزب العمال بدلا عن شامير والليكود وفق فرز سياسي داخل المجتمع الإسرائيلي، كان موضوع الاحتلال، للمرة الأولى منذ ١٩٦٧، هو العنصر الأهم وزنا في تحديد شروطه.

قد لا يختلف إثنان (حتى لو كانا على طرفي نقيض) مع التحليل السابق، إنما الإختلاف يبدأ حول توقيت العملية التفاوضية بالمقارنة مع تطور الإنتفاضة. فهناك من يجزم أن الإنتفاضة كانت ما زالت في مرحلة تطور غير ناضجة لقطف ثمار سياسية كافية من إسرائيل، مما سيدفع الفلسطينيين إلى إجهاض إنتفاضتهم قبل أن تؤتي ثمارها بسبب دخولهم المتسرع في العملية التفاوضية. بينما يرد آخرون أنه لم يكن بمقدور الفلسطينيين أن يختاروا توقيت التفاوض بل فرض عليهم الموعد بسبب تضافر عناصر إقليمية (حرب الخليج) ودولية (قرار الأميركان ومسايرة الروس لهم) لا قدرة لهم على مواجهتها. ونحن نميل لهذا الرأي الثاني مع إعتبارنا بأن تطور الإنتفاضة خلال المفاوضات، بل تجذيرها، قد يكون أصلح بعض الشيء سلبيات التوقيت غير المناسب.

إقليميا، الميزان ما انفك يتدهور سنة بعد سنة، وتدهوره يفسر إلى حد كبير قيام الإنتفاضة نفسها كنوع من رد الفعل المحلي على العجز العربي. أصحاب

الأيديولوجيات عكفوا منذ اليوم الأول للنزاع على تحديده وفقا لأهوائهم، فمنهم من جزم بأنه نزاع الغرب مع الإسلام، أو الصهيونية مع القومية العربية، أو المستوطنين اليهود مع الفلسطينيين. وفي بعض الأحيان بدا النزاع وكأنه صورة مصغرة عن صراع الشرق والغرب، بينما فضل الماركسيون دائما العمل على إزالة صفاته القومية للتركيز على هويته الطبقية المفترضة. وفي واقع الحال فإن نزاعا دام قرنا ونيف وما زال مستمرا من شأنه أن يعطي عن ذاته صورا مختلفة بل ومتناقضة. وتشير هذه الصور طبعا إلى مراحل مختلفة من الصراع، أو إلى عناصر مكونة له. ففي مراحل غلب العنصر المحلي، وفي مراحل أخرى كان العنصر الإقليمي هو المستوى الأساسي، وفي مراحل أخرى بدا النزاع في جوهره إستمراراً للنزاع الدولي على الصعيد الشرق أوسطي.

ولكن المستوى الإقليمي لم يفارق النزاع يوما. صحيح أن هذا الصراع بدأ محليا في فلسطين، غير أنه مع الثلاثينات بدأ الإهتمام به يتزايد بين العرب. وبعد إنشاء دولة إسرائيل، إضمحل العنصر المحلي (الفلسطيني) ليبرز العنصر الاقليمي بقوة في حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ التي كانت في الواقع حروب جيوش نظامية بالمعنى الكلاسيكي. ثم بدأت مرحلة تجميد حقيقية لهذا العنصر الإقليمي بعد ١٩٧٣ بحيث مر واحد وعشرون عاما دون مواجهة عسكرية بين العرب وإسرائيل، آخذين بعين الاعتبار غزو لبنان سنة ١٩٨٢ الذي لم تشترك فيه قوات نظامية عربية (سورية) إلا بصورة جانبية توقفت مبكرا. وقد إنسحبت القوات المغربية من ساح الصراع باكرا ولم تصل إليها القوات العراقية يوما، بينما إنسحب الاردن عمليا من النزاع الاقليمي العسكري بعد سنة ١٩٦٧ وانسحبت مصر بعد سنة ١٩٧٣ وفشلت كل المحاولات السورية لإنشاء "جبهة شرقية" فشلا ذريعا. ورافق هذا الإنسحاب الحكومي العربي المتزايد من ساحة القتال، تدهور مذهل في مستوى الإهتمام الشعبي، وصل إلى حد اللامبالاة التامة، ومنذ حرب الخليج وبدء العملية التفاوضية وصل إلى حملات التطبيع مع إسرائيل تم تجاهل دعوات ومصالح الدول العربية المعنية أولا، ألا وهي الدول التي ما زالت أراضيها محتلة.

وهكذا تدهور الميزان الإقليمي عربيا بينما اشتدت قدرات إسرائيل العسكرية الإقليمية (لا سيما في مجال الطيران والصواريخ البعيدة المدى والأقمار الصناعية والتجسس عن بعد والأسلحة غير التقليدية، لا سيما النووية منها) بصورة متسارعة منذ مطلع عقد الثمانينات. ولو أن سوريا لم تزل مصرة على بعض

المواقف السابقة في هذا المجال، لما كنا نتحدث اليوم أبدا عن أي بعد إقليمي. ذلك أن التناقض بين الميزان الظاهر والميزان الباطن للقوى يصل إلى حدوده القصوى في المستوى الإقليمي بالذات، بمعنى أن القول بوجود صراع عربي - إسرائيلي كان دائما أقرب للأطروحة الأيديولوجية منه للتحليل العلمي. ذلك أن جل القدرات العربية لم تدخل إلا ظاهرا في المعادلة العسكرية مع إسرائيل، هذا إذا لم تهدر في نزاعات أخرى، أهلية أو إقليمية على طول الساحة العربية.

والتسوية الجارية اليوم تتم في حالة من الركود الإقليمي الواسع، وفي الواقع في الظروف الإقليمية المثلى لإسرائيل. فما لم يتم تحييده عن النزاع سابقا (الاردن، مصر) يتم الآن تحييده بقرارات مجلس الأمن الأمريكية الإيحاء. ومن المؤكد أن مسلك بعض الدول العربية منذ مؤتمر مدريد يزيد من حدة المشكلة الإقليمية لأنه يعطي حججا أخرى للقائلين بأن النزاع، في طرفه الآخر، ليس عربيا ولا إقليميا. التحدي الوحيد الواضح لهذا المنحى هو نمو التيار الاصولي بوصفه تيارا إقليميا قد تتفق عناصره على مواجهة التسوية. ولكننا لا نتوقع ذلك بالنظر للمواقف الملتبسة سابقا لبعض الفصائل الاصولية من مبدأ التسوية، وحتى من إتفاقيات كامب ديفيد، وللتنوع الواسع في الحركة عندما يتطلب الأمر من عناصرها المكونة مواقف آنية واضحة من الأحداث السياسية، كما بدا ذلك بوضوح خلال أزمة الكويت.

وقد يعود البعد الاقليمي للظهور مجددا بعد أن تكون التسوية قد تمت. فمن الصعب تصور وضع تتهالك فيه القوى الإقليمية الواحدة تلو الأخرى للتطبيع والتحالف مع إسرائيل. إن تمت التسوية، ستكون أمام إسرائيل فرص واسعة للإنخراط في صلب المعادلات الإقليمية، تحالفات وخلافات. ومن المتوقع أن تستقوي أطراف عربية بإسرائيل ضد أطراف اخرى، كما كانت في الماضي القريب قوى تتقرب من إسرائيل لمحاربة أطراف عربية. وهذا الإنخراط الإسرائيلي، الذي يذكر بصورة حثيثة بوضع دول الصليبيين في المنطقة، ربما بدأ فعلا و تكرس عمليا في أحداث الأردن سنة ١٩٧٠ وخلال الحرب الأهلية في لبنان وبسبب الإستقطاب العربي العميق في حرب الكويت. وإن كان هذا الإنخراط في صلب المعادلات العربية - العربية خافتا ومسكوتا عنه ويثير الخجل عند الذين إستدعوه، فإنه سيصبح مع التسوية علنيا وواضحا ومعبرا عنه بصفقات اسلحة اسرائيلية الى هذا البلد، أو تبادل معلومات وخبرات أمنية مع البلد الثاني، أو تهديد بالتدخل

العسكري الإسرائيلي للبلد الثالث. وإذا أدت التسوية فعلا إلى قطع حبل الحياء من التعامل مع إسرائيل، فسيكون بوسع هذه الأخيرة التدخل وسع ما شاءت في المعادلات العربية، أو عدم التدخل فيها، حسبما تقتضية مصالحها.

وإن كان المستوى المحلي قد تحسن بعض الشيء بفعل الإنتفاضة، وإن كان المستوى الإقليمي قد تدهور بصورة شديدة الإيلام خلال العقدين المنصرمين، فإن المستوى الدولي شهد تحولات جذرية لا تسمح حدود هذه الورقة بعرضها وتحليلها بالنظر لخطورتها وسرعتها المذهلة. غير أن ما يمكن لمسه هو أن إنتهاء الحرب الباردة ليست له بالضرورة نتائج محض سلبية. الجانب السلبي الواضح هو أن إسرائيل بوصفها ولا شك أقرب دول المنطقة للغرب، وحليفة إستراتيجية متينة للولايات المتحدة، خرجت من الحرب الباردة منتصرة، مثلها مثل أي دولة غربية. وبالتالي فقد أدى إنتهاء الحرب الباردة إلى فتح أبواب لا تعد ولا تحصى أمام النشاط الإسرائيلي الدبلوماسي والعسكري والإقتصادي، مثل التفاهم مع موسكو الذي أدى لهجرة مئات الألوف من اليهود السوفيات، أو تجذر المؤسسات الإسرائيلية في دول أواسط آسيا الإسلامية الذي يسمح لها بجني مكاسب مالية جمة، أو التعاون المتسع مع الصين الذي إتخذ مؤخرا منحى عسكريا وتكنولوجيا مقلقا، أو التقارب الحثيث مع الهند، أحد أقدم أصدقاء العرب، أو تطبيع العلاقات مع الفاتيكان واليونان وإسبانيا بعد طول تلكؤ من قبل هذه الأخيرة، أو العودة المظفرة لإفريقيا السوداء. في كل هذه الدول والمناطق يمكن لأي كان تلمس الفوائد الجمة التي تحصدها إسرائيل من إنتهاء الحرب الباردة، ومن خروج إسرائيل منها كأحد الأطراف المنتصرة. ويقف المرء مدهوشا أمام وتيرة النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي في السنوات الخمس الماضية للإستفادة من هذه الظروف الجديدة.

ولكن هل يجب فعلا أن نتوقف عند هذا الحد البديهي من التحليل؟ طبعا لا، خصوصا وأن مفاعيل إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنتهاء الحرب الباردة تتداخل، وستتداخل أكثر فأكثر مع عناصر دولية أخرى تؤثر بالضرورة بالشرق الأوسط وبميزان القوى فيه. ومن أهم هذه العناصر وضع إسرائيل ذاتها في النظام الدولي، وهي التي عرفت كيف توظف رافدين أساسيين من الحرب الباردة لمصلحتها. الأول هو عقدة الذنب الحقيقية الموجودة في أعماق الذهن الشعبي في العالم الغربي حول تمكن النازية من القيام بمحرقة هائلة على حساب اليهود قضت على الملايين منهم. وقد إستطاعت إسرائيل أن تكون المستفيد الأول من هذا الشعور، بالحصول

على التعويضات المالية السخية من ألمانيا، وعلى المساعدات الحكومية من دول الغرب، وعلى الدعم المالي من قبل الشتات اليهودي، وعلى الدعم العاطفي والسياسي في الرأي العام العالمي. ويجب عدم التخفيف أبدا من أهمية هذا العنصر المعنوي العميق، والذي أسهم في شرعنة وجود إسرائيل كدولة، وفي تعبئة أوساط عالمية لمصلحتها، زادت من أهميتها الديمقراطية التي حكمت النظام الإسرائيلي الوليد. كما أنه كان في ترجمة هذا التعاطف المعنوي مساعدات حسية مالية وعسكرية هائلة على إمتداد نصف قرن من الزمن.

غير أن هذا الرافد المعنوي هو الآن في حالة تضاؤل أكيدة. وأسباب هذا التضاؤل كثيرة منها طبعا تمكن أطفال الحجارة من إبراز إسرائيل كدولة شرسة في تنفيذ إحتلالها مما غير صورتها بشكل عميق. ولا ريب أن إعتداءات دموية حصلت في الحرم الإبراهيمي وغيره من الأماكن الشديدة الرمزية تضاعف من نتائج هذا التبدل في الصورة. ثم أن الأجيال الصاعدة في الدول الغربية لم تعش أحداث الحرب العالمية الثانية ولا تتأثر بها إلا بصورة غير مباشرة ومتناثرة، فكلينتون هو أول رئيس أميركي لم يحارب في الحرب العالمية وأصحاب القرار في الدول الغربية ولدوا خلال الحرب وبعدها وعلاقتهم بها أقل فأقل. ثم إن عالم ما بعد الحرب الباردة عالم تتزايد فيه المجازر والمآسي من طاجكستان إلى رواندا، ومن البوسنة إلى اليمن، بحيث تبدو أحداث الثلاثينات والأربعينات في أوروبا الوسطى والغربية مآس نسبية متضائلة التأثير بالمقارنة مع أحداث اليوم الدامية. وبالتالي، وعلى الرغم من إستمرار الجهود في السنوات المقبلة لإبقاء محرقة اليهود سيفا مسلطا على الضمير الغربي (وبالتالي العربي) وإستمرار إسرائيل في محاولة توظيفها لمصلحتها، فإن الجهود آيلة لإبقاء هذا الرافد الأساسي لموقع إسرائيل المميز في النظام الدولي لن تكون بالضرورة مثمرة كما كانت في السابق.

أما الرافد الثاني فله علاقة بالحرب الباردة نفسها، أكثر من الحرب العالمية الثانية التي سبقتها، فقد إستطاعت إسرائيل فعلا تطوير علاقتها بالغرب، وبالتالي بالولايات المتحدة، بحيث أصبحت عنصرا فعالا لصالح الغرب خلال سنوات الحرب الباردة، مما سمح لها بالحصول على معلومات وخبرات تقنية هائلة (منها السلاح النووي)، ليس بوصفها دولة يهودية مهددة في محيطها العربي كما كانت توصف في الخمسينات والستينات فحسب، بل بوصفها دولة عسكرية قوية الساعد، جريئة المبادرة، يمكن للغرب أن يعتمد عليها لتقليص النفوذ السوفياتي في العالم،

وفي الشرق الأوسط بالذات، كما بدت خصوصا بعد إنتصارها الباهر في حرب ١٩٦٧. هذه العلاقة المتينة هي الأخرى أمست مهددة بفعل إنتهاء الحرب الباردة، بمعنى أن دور إسرائيل كرديف إستراتيجي للغرب في مواجهته للإتحاد السوفياتي لا يمكن له منطقيا أن يبقى على ما كان عليه بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي. وقد ظهر قدر من التفتت الملموس لهذا الدور خلال حرب الكويت، حيث بدا جليا أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة ولم تعد أيضا مرغمة على المرور بحلفائها الإقليميين للدفاع عن مصالحها، إذ نشرت قواتها الذاتية وقوات حلفائها وعملت بجهد على تأمين تغطية سياسية عربية وإسلامية كي تتمكن من مواجهة الإحتلال العراقي للكويت، بينما كان أي تدخل لإسرائيل في المواجهة عبئا على الإدارة الأميركية بدلا من أن يكون عنصرا مساعدا. وكانت حرب الكويت في الواقع تتويجا لمنحى أميركي جديد من التدخل العسكري المباشر في شؤون المنطقة بدأ مع المحاولة الفاشلة لتحرير الرهائن الأميركيين في طهران، وتعاظم مع التدخل في لبنان سنة ١٩٨٢/١٩٨٣، ومع الهجوم على ليبيا سنة ١٩٨٦، ومع تدمير جزء كبير من البحرية الإيرانية سنة ١٩٨٨، إنتهاء بالهجوم الواسع على العراق سنة ٩٠/١٩٩١، ناهيك عن التدخل الأميركي "الإنساني" في الصومال. وكان من شأن هذه المعادلة الثلاثية الجديدة الأميركية/الإسرائيلية/العربية تعزيز شأن الأطراف العربية المؤيدة لأميركا في المنطقة على حساب التحالف الحميم مع إسرائيل.

ثالثا: ميزان القوى : إحتمالات التبدل

وبإيجاز (بل بتبسيط) يمكن القول أن ميزان القوى المحلي تحسن بفعل الإنتفاضة، وبأن ميزان القوى الإقليمي كان يتدهور بصورة تبعث على القلق، وبأن تأثر المنطقة بميزان القوى الدولي بدا وكأنه، خلال السنوات الماضية يعزز من القدرات الإسرائيلية. ولكن يخطيء من يعتقد أن المنطقة مساحة ساكنة تتأثر بما هو جار في العالم دون أن تؤثر فيه. غير أننا لا نرى في القريب المنظور تحسنا يذكر في القدرات العربية، ولكن الوضع الدولي سيبقى متحولا في السنوات المقبلة، بحيث ينتج آثارا بعضها سلبي وبعضها إيجابي على ميزان القوى في المنطقة.

أولا، ماذا على المستوى المحلي؟ قد تؤدي التسوية إلى إجهاض الإنتفاضة دون تحقيق مكاسب يعتبرها الفلسطينيون كافية مقابل توقفها، وقد تسوء الأمور إلى حد نشوب حرب أهلية فلسطينية تقضي على المكاسب القليلة التي سمحت التسوية

لهم بالحصول عليها. هذا نوع من التوقعات يصعب قبوله كما يصعب رفضه، لأنها توقعات ممكنة التحقيق طبعا، ولكنها مرهونة بعناصر عديدة أهمها ماهية التسوية في طورها النهائي، وحسن قيادة الفلسطينيين للمرحلة الإنتقالية التي ستمتد في الأرجح سنوات عديدة. غير أن أمرا لا يمكن تجاهله في هذا السياق، وهو القبول الرسمي الإسرائيلي بوجود الفلسطينيين السياسي. وبعيدا عن الإعتبارات الشكلية المتعلقة بشكل الإعتراف وبمفاعيله القانونية، فإن هناك إقرارا إسرائيليا واسعا، ويتسع مع الوقت، بأن هناك مشكلة سياسية يجب حلها مع الفلسطينيين، إذا كان الهدف تحقيق مزيد من الأمن للإسرائيليين. ومن الأمور المثيرة للإهتمام هزال المعارضة السياسية أو الحزبية داخل إسرائيل للتسوية، مبدأ ومضمونا، وقيام المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة بدور المعارض الحقيقي للتسوية المحلية. هذا الإنزلاق التدريجي لمركز المعارضة من برنامج الأحزاب الوطنية المعارضة إلى فئة محددة من الشعب الإسرائيلي (المستوطنون)، سيحمل هؤلاء ولا شك على مزيد من الشعور بالوحدة والعزلة وبتخلي المجتمع الإسرائيلي عنهم. وبكلام آخر، فإنه سيؤدي إلى ممارسات قد تصبح في ذروة العنف طوال المرحلة الإنتقالية، وقد تدفع بعدد من الإسرائيليين (خارج المستوطنات) للتعاطف معهم، وقد يكون هذا الدعم خطيرا لأنه صدر عن أوساط الجيش الإسرائيلي نفسه، كما كان الأمر عليه في مذبحة الحرم الإبراهيمي.

لكن كل إستطلاعات الرأي داخل إسرائيل تشير دون أي لبس إلى إرتفاع حثيث في عدد مؤيدي مبدأ التسوية وإلى إرتفاع (بوتيرة أبطأ) في عدد المؤيدين للإنسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو حتى لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. ويبدو أحيانا أن النخبة الإسرائيلية السياسية والعسكرية التي نشأت على مبدأ أن لا أمن لإسرائيل بنشوء دولة فلسطينية أصبحت لا تستبعد معادلة اخرى مقلوبة مفادها أن لا أمن لإسرائيل إلا بإنشاء دولة فلسطينية. قد لا تكون هذه النخبة قد توصلت بوضوح إلى هذه المعادلة العكسية بالذات، ولكن يبدو أنها لم تعد ترفضها من الناحية المبدئية. وقد يتم هذا التحول بصورة منهجية مدروسة، ولكنه في حال تلكؤ الإسرائيليين عن السير قدما في هذا الاتجاه، أو في حال عجز الفلسطينيين عن مواكبة وتشجيع هذا التوجه بين الإسرائيليين، فليس من المستبعد أن تقوم إسرائيل بعدد من عمليات فك الإرتباط البشري بينها وبين الفلسطينيين، من خلال قرارات إنسحاب من جانب واحد وبغير اعتبار لمدى تعاون القيادة الفلسطينية. وتكون

إسرائيل آنذاك قد وضعت رسما لحدودها العملية من جانب واحد، مما سيدفعها طبعا للإحتفاظ بأكبر قدر من الأراضي التي قد يشكل سكانها خطرا على أمنها وعلى القدس الشرقية بتحديدها الأوسع أيضا. وهذا ليس من مصلحة الطرف الفلسطيني، وهو تخوف يكاد يوازي في خطورته إستمرار الإحتلال.

ولكن هذا الخيار القاضي بالتفرد ليس بالضرورة هو الغالب، فهو يؤذي إسرائيل أيضا، ولو بقدر أقل مما يؤذي الفلسطينيين، ولكن التهديد به من شأنه أن يجعل الطرف الفلسطيني أكثر إنخراطا في التسوية، تخوفا من توقفها وفرض قرارات إسرائيلية منفردة عليه. لكن الإسرائيليين ليسوا (بعد) في هذا التوجه، فهم أيضا يفضلون تسوية تدريجية متفقا عليها تربط الجانب الآخر قانونيا، وتسمح لهم بإختيار المخاطب الفلسطيني الذي يفضلون، بدلا من إنسحابهم التام من المعادلات الفلسطينية الداخلية.

ومهما يكن من أمر، يصعب تصور عودة هذه العملية للوراء. فعندما يتكلم رئيس الوزراء الإسرائيلي عن ضحايا الإنتفاضة ذاكرا لا مائتي إسرائيلي فحسب، بل ألف فلسطيني أيضا، وعندما يقر بأنها في الواقع إنتفاضة شعبية، وعندما يعترف بمنظمة التحرير، فإن إسرائيل تخطو فعلا خطوات لا يمكن الإستهانة بها نحو النزول عند رغبة عارمة في المجتمع الدولي عليها بالقبول بأن الفلسطينيين طرف سياسي، ناهيك طبعا عن وجود الأطراف الأخرى في التحالف الحاكم حاليا والتي أمست تتحدث بقدر من الروتينية بوجود شعب فلسطيني له حق بتقرير مصيره، وبإنشاء دولته. وإذ لا يجب الإستهانة بهذا الإعتراف أبدا، وإذ ينبغي ملاحظة إنسحابه التدريجي ولو البطيء على فئات متزايدة الإتساع داخل المجتمع الإسرائيلي، فإنه سيصبح أصعب فأصعب أن تعود إسرائيل عنه، حتى لو دفعها هاجس مرضي بالأمن إلى إبتداع أقسى القيود عليه، وإلى تأخير البوح الصريح به.

من هنا يصعب الإقتناع بالاطروحة القائلة بأن الموقع الفلسطيني قد تدهور منذ مدريد، فهو تحسن بالفعل، خصوصا إن تذكرنا الشروط التعجيزية التي كانت إسرائيل قد تمكنت من وضعها على التمثيل الفلسطيني آنذاك. ولكنه يصعب أيضا تجاهل تلك المواقف الفلسطينية التي أيدت الإشتراك في التسوية، بل إشتركت شخصيا فيها، وهي تأخذ اليوم على القيادة تسرعها في إتخاذ عدد من القرارات، وقبولها بقدر من المكاسب أقل بكثير من تلك التي كان بالإمكان الحصول عليها.

وبالنظر إلى عدد كبير من عناصر إتفاقات أوسلو وباريس والقاهرة وبمقارنتها مع موقع الطرف الفلسطيني المتحسن تباعا على الارض، كما على طاولة المفاوضات، فإن هذا الرأي المؤيد للتسوية والمنتقد لإدارة التفاوض يبدو بالفعل سديدا، ونحن نشعر بقدر كبير جدا من التعاطف معه.

غير أن الإتفاقات التي تم توقيعها في جوهرها مؤقتة. وتكفي قراءة أي منها ليشعر الإنسان بأنها تعالج المرحلة الإنتقالية، كما تحتاج لإتفاقات تفصيلية أخرى لا تعد ولا تحصى كي تصبح نافذة. وبما أن التسوية في جوهرها، وفي رسائل الضمانات المرسلة لمختلف الأطراف لإقناعها بالإشتراك بها عشية مدريد، تفتح أبوابا كثيرة ولا تغلق بابا واحدا يعتبره أي طرف جوهريا في حسابه، فان إمكانيات تحسين الأداء الفلسطيني ما زالت حقيقة، ولو أن الخطوات الفلسطينية الأولى في تنفيذ ما أتفق عليه قد تثير القلق بقدر ما تثيره طرق التفاوض نفسها.

ومن هنا تبرز الأهمية المركزية لحصول الإنتخابات العامة التي يضمنها إتفاق أوسلو. ولسنا ابدا من هواة العملية الإنتخابية بالمطلق، ولا من دعاتها في كل مكان وزمان، غير أننا نرى في إنتخابات فلسطينية تجري بأسرع وقت ممكن لا إختيارا ديمقراطيا لممثلي هذا الشعب (في جناحه المقيم على الأقل) فحسب، بل أساسا وقبل أي شيء نوعا من الإستفتاء غير المباشر على حق تقرير المصير. إذ يصعب علينا أن نتصور أن تبقى القيادة تسير منفردة وسط إنتقادات أعداء المسيرة المعروفين، وأيضا مقابل إنتقادات مؤيدي العملية التفاوضية ومنتقدي القيادة على إدارتها لها. إن في الإنتخابات المقبلة شرعنة حقيقية لتسوية يصعب على الكثيرين هضمها، ولكنها أيضا مناسبة لا تعوض لشرعنة القيادة، وقبل أي شيء لإعطاء الفلسطينيين مناسبة ثمينة للتعبير عن إجماعهم على حق تقرير المصير، حتى لو اختلفوا على وسائل التوصل إليه. لذلك فنحن لا نرى في هذا الانتخاب إقتراعا كغيره في سائر أنحاء الأرض، ولا عنصرا ثانويا في عملية التسوية. إنه فعلا إستفتاء على الإستقلال، وبالتالي فإن حصوله، وحصوله في أفضل شروط ديمقراطية، وفي أوسع مشاركة شعبية، دون التخوف العقيم المسبق من نتائجه، من شأنه أن يحسن موقع الطرف الفلسطيني تحسينا عضويا قبل بدء المفاوضات الهامة على الوضع النهائي للأراضي المحتلة. وبالتالي يمكن إعتبار أي تلكؤ فلسطيني في إتمام هذه الإنتخابات إضعافا قويا للموقع التفاوضي الفلسطيني وخدمة تستوجب النقد للموقع المقابل.

أما عن إمكانية تطور الوضع الإقليمي، فالأمور أكثر تعقيدا، لأن عدد اللاعبين أكبر بكثير، ولأن مدى إرتباطهم بتطور النزاع ليس محسوما ولا متساويا. فلنبدأ الاسئلة بأكثرها صعوبة :

هل هناك "عروبة سياسية" إذا تمت التسوية مع إسرائيل؟ نحن لا نجهل طبعا الإستفزاز الذي يتضمنه هذا السؤال، ولكنه مطروح علينا بحدة: هل النزاع مع إسرائيل غذى الفكرة العروبية لدرجة أنها قد تضمحل بتسويته؟ تقرأ الأدبيات الغربية هذه الأيام، فترتطم بهذه الاطروحة مرارا وتكرارا، ولو أن حدة طرحها متفاوتة، ولو أن السببية بين الظاهرتين ليست دائما في الإتجاه عينه. فهناك من يقول إن التسوية أصبحت ممكنة لأن الفكرة العروبية زالت من واقع السياسة العربية، بينما يرى البعض، على العكس، بأن التسوية بدءا بإتفاقيات كامب ديفيد، وضعت الفكرة العروبية في نعشها. وتتردد المقولة أحيانا بصورة سردية، ووصفية، دون رابطة سببية بين عنصريها المذكورين، علما بأن المهللين للتسوية "يأخذون علما" بموت العروبة، ومرددي مقولة إنتهاء العروبة يذكرون، في الأقل، حصول التسوية كبرهان على ذلك.

أن تكون هذه المقولات غربية المصدر ليس برهانا أكيدا على خطئها، وهي لا ترد بمجرد ذكر مصدرها. ولقد سمعنا من مثيلاتها الكثير، على لسان غير مسؤول عربي غداة غزو الكويت أو غداة "تحريرها". بل إن وزيرا خليجيا نظر في مطلع هذا العام بضرورة "تسييل" التحالفات والعداوات معطيا المثل على إمكانية تحالف إسرائيلي – كويتي مقابل تحالف عراقي – أردني. فهذه جميعا دول، أيا كانت اللغة التي يتكلم بها أهلها. والحق يقال أن النزاع مع إسرائيل كان مكونا أساسيا، أو في الأقل عنصرا مساعدا، في قيام العروبة السياسية في عقدي الأربعينات والخمسينات، بمعنى أن رفضا واسعا لقيام الكيان الإسرائيلي تم استيعابه بنجاح في أحزاب وتيارات عروبية، أكدت طبيعة الصراع الإقليمية (لا المحلية) والقومية (لا الوطنية). وبالتالي فان استمرار النزاع كان عنصرا مساعدا لبلورة ايديولوجية القومية العربية، لا سيما في تعبيرها الناصري بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧، والبعثي، أو المنبثق عن حركة القوميين العرب. ويمكن القول بالتالي إن إسرائيل، خصوصا بعد تأكد نواياها التوسعية، لعبت دورا ملموسا في بلورة "الوعي القومي" في جل أشكاله الحديثة. وقد ارتبطت كتابات قومية مهمة "بالنكبة" أو "بالنكسة"، كما شكلت هزيمة ١٩٤٨ مرجعا سلبيا أساسيا يعود إليه القوميون والعروبيون لتبرير

جنوحهم للسلطة، حتى كاد العنصر الفلسطيني يزول تماما من المعادلة بعد توظيفها غير المحدود في نمو الايديولوجيا القومية.

وبدون الجزم بقوة العلاقة السببية يجدر بنا، على الأقل، أن نلحظ قدرا كبيرا من التزامن بين النزاع وبين تصاعد الايديولوجيا القومية. فمن الظواهر التاريخية المثيرة للإهتمام سرعة ضمور العنصر المحلي بعد أول مواجهة عسكرية على الرغم من هيمنته التامة حتى سنة ١٩٤٨، لا سيما خلال إضراب الثلاثينات ونشاط الحركة الوطنية الفلسطينية إحتجاجا وتفاوضا، وكأن شعلة النضال قد انتقلت بصورة طبيعية من الحاج أمين الحسيني إلى جمال عبد الناصر، أي من القيادة المحلية إلى قيادة تطمح بأن تكون إقليمية، دون أن يثير ذلك حرجا مفهوميا، بينما انطوى هذا التوسع في الإهتمام المفترض والإندفاع المعلن عنه على حسابات شديدة التعقيد لها جوهر لا يمت بالضرورة بصلة للحرب مع إسرائيل، مثل شرعنة أنظمة جاءت بقوة السلاح أو تبرير تدخلات الأقوياء من العرب في شؤون الدول العربية الأضعف ساعدا، أو تفسير التطلع لصدارة العرب، أو إستثارة إهتمام ودعم الصديق السوفياتي الباحث آنذاك عن "فجوات" يدخل من خلالها ساح الشرق الأوسط. هذه حسابات دأب عليها عبد الناصر وغيره من قادة العرب، ولكنها قلما تم التعبير عنها إلا من خلال توظيفها المزعوم في خدمة "قضية" كانت قد أصبحت واضحة حتى انعدمت الحاجة إلى تحديد هويتها.

وقد تزامن ضمور التيارات العروبية فور هزيمة ١٩٦٧ مع وضوح القاعدة الجديدة، وهي أن "تعريب" الصراع لم ينفع أكثر من "فلسطنته". من هنا انطلقت مشاريع التسوية، وكلها تؤكد ضرورة إسترجاع أراض عربية فقدت في سبيل "القضية"، فضمرت الناصرية في مصر، وتفرقت حركة القوميين العرب شعبا فلسطينية الهوية، وعلت لهجة ورثة الحاج أمين الحسيني الطبيعيين من خلال حركة فتح، كما راحت التيارات الاصولية تتنطح لوراثة القيادة على "الجماهير" العربية المحبطة، المتفقدة لبوصلة ايديولوجية، وفي الأقل لبعض الشعارات الشعبية. وبالتالي شهدت السبعينات غلبة منطق التسوية من جانب (بدءا بمشروع روجرز نفسه) وضمور الايديولوجيا القومية. وكانت هذه الأخيرة تستند إلى النزاع (بعد تعريبه) لتكون ذاتها. وبلغ هذا التزامن أوجه عندما راح الرئيس أنور السادات يحطم ما بقي من الفكرة العروبية معتبرا ذلك التحطيم شكلا من أشكال تفسير التسوية المنفردة التي قام بها، ومؤكدا بالتالي ذاك التزامن. لذا أصبح التساؤل شرعيا عن مدى

ارتباط الأمرين، وبالتالي عن صحة مقولة أن لا مستقبل للفكرة العروبية خارج إطار النزاع الذي قدم لها مفهوما مكونا، أي نوعا من الهدف المشترك لأبناء العربية حملهم بالتالي على تصور علائق تربطهم عبر الحدود. وتزيد من أهمية السؤال الدراسات الحديثة في تاريخ الفكر، والتي تقلب الكلام المتداول عن القوميات رأسا على عقب بتأكيدها أن القوميين هم الذين خلقوا الأمم، لا العكس، بمعنى أن مجموعات ذات ايديولوجية قومية هي قادرة على الإقتناع بوجود أمة تجمعها عبر التاريخ، وبالتالي على العمل لإقناع آخرين بها، وبالتالي لمحاولة تجسيدها في دولة. وتؤكد هذه الدراسات على الدور المحوري الذي يلعبه وجود عدو مشترك في هذه العملية المثلثة المراحل، عدو يتفق الجميع على مبدأ عداوته، مما يؤدي لإتفاقات اخرى تتناول الهوية أو السياسة أو النظرة للذات وهي اتفاقات لا تتعلق بالضرورة بذلك العدو، إنما وجوده يسهلها.

ولا ريب في أن أهم العناصر المسهلة للتسوية ذلك التراجع المتزايد في محورية النزاع العربي – الإسرائيلي في الثقافة السياسية العربية. وللتدليل على هذا التراجع يمكن استعمال العديد من الحجج، غير أن أهمها على الإطلاق هي الأحداث السياسية نفسها، وهي أحداث قد تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بذلك النزاع، ولكنها تبدو معاشة لذاتها باعتبارها محط الإهتمام الأول أو الأهم.

وبالفعل فقد نشبت نزاعات حقيقية كان لها التأثير الواسع على حياة الناس وعلى ذهنهم، بحيث ابتعد الهم الإسرائيلي عنهم بصورة تكاد تكون لا شعورية. قد يكون العداء القديم للفعل الصهيوني استمر على حاله في الرؤوس والنفوس، ولكن تحديات أقرب فرضت نفسها تدريجيا وصرفت الناس عن الإهتمام المباشر بالقضية ألتي كانت تعتبر، وفقا لترداد ممل لمقولة عفا عنها الزمن "محورية". إذ يصعب على الجزائري، منذ أن دخلت بلاده في خريف ١٩٨٨ مرحلة من التحولات الجذرية، وبالتالي من الصدامات الدامية، أن ينظر إلى ما هو أبعد من همه الوطني المتزايد سوءا. ويصعب على الليبي التفكير بغير حاضره المحكوم بإعتبارات الحصار، وبردود فعل النظام عليه. ويصعب على المصري أن يخرج من همومه الإقتصادية المتفاقمة، وعلى السوداني من حسابات النظام القائم في الخرطوم، ومن تحولات الحرب في الجنوب. ودخل اليمنيون منذ ١٩٨٦ في مرحلة شديدة التأثير على حياتهم إنفجارا في الجنوب تلاه توحد متسرع وحرب داخلية دامية ناهيك عن العراقي، الذي تشكل مصاعب حياته اليومية أثناء حرب دامت ثماني سنوات مع

إيران، تلتها حرب في الكويت وعقوبات صارمة، سقفا طبيعيا لإهتماماته. ويمكن القول أن هذه الإهتمامات مست أيضا سكان الدول المعنية بصورة مباشرة محسوسة بالنزاع، مثل سوريا أو الأردن. بل يمكن القول أن الإهتمام بالصراع العربي – الإسرائيلي، على الرغم من تأثيره المباشر على اللبنانيين، أصبح بالدرجة الثانية بعد تحديات الواقع الداخلي ومعضلة العلاقة بسوريا. ويمكن تلمس هذا الميل بالإبتعاد عن "الصراع المحوري" حتى بين الفلسطينيين أنفسهم.

من هنا يبرز سؤال مهم قد يكون من السابق لأوانه الإجابة عليه، حتى لو كان طرحه ضروريا منذ الان: ما الذي حصل فعلا؟ هل أن العرب قد بالغوا بالأساس في تأكيد "محورية" هذا النزاع على غيره من الهموم، ودخلوا منذ فترة عصر الواقعية التي تقضي بإعطائه ما يستحق من الإهتمام لا أكثر؟ أو أنهم على العكس من ذلك، كانوا يرددون مقولة "المحورية" تلك دون أن يكونوا مقتنعين بها في الحقيقة؟ أو أنهم كانوا يعتقدون فعلا بتلك "المحورية" وكانوا محقين في ذلك وإنما فترت عزيمتهم، وانصرفوا عنها بقدر من اللامسؤولية؟ قد يكون الجواب مزيجا من هذه الاعتبارات جميعا، بمعنى أن تلك "المحورية" ما كانت حقيقية بقدر ما كانت الأنظمة تجهر بإعتبارها كذلك، وأنها لو كانت صحيحة، كان مبالغا فيها بالنظر لخطورة القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية الإخرى، وأنها فعلا إنتقلت من الصدارة إلى المستويات الدنيا من الهموم والإهتمامات. وأيا كان الجواب، فإن قدرا كبيرا من النسبية يغلب اليوم على التعاطي معها، مما يفتح الباب على التسوية، ويحرم معارضي العملية من دعم شعبي كانوا يتطلعون اليه.

لهذه الاسباب فإن هوية النزاع العربية ضمرت فعلا في العقدين المنصرمين، وهي برأيي تميل لأن تبقى ضامرة في السنوات المقبلة. والدليل الأول على ذلك هو الدور المحوري الذي لعبته الإنتفاضة الفلسطينية بوصفها ليست رفضا نشطا للإحتلال فحسب، بل أيضا نقدا عمليا (وتقديما لبديل) لتعريب القضية، والذي جعلها أسيرة حروب إقليمية أربع فاشلة، وبالتالي رهينة تقلبات السياسة العربية وتدهورها إلى الدرك الأدنى، ناهيك طبعا عن غياب القضية التدريجي عن الذهن ثم عن القرار العربي، بحيث تميزت آخر قمة عربية عقدت أياما قبل نشوب الإنتفاضة بكونها أول قمة عربية (نوفمبر ١٩٧٨) لا تشير إلى القضية ولا تتناولها في مقرراتها، على الرغم من انعقادها على بعد كيلو مترات قليلة من الأراضي المحتلة في العاصمة الأردنية.

وتأكد هذا الشعور بقوة من خلال مراقبة الطريقة التي انخرطت فيها الأطراف العربية في العملية التفاوضية. فعلى الرغم من الكثرة المملة من الإجتماعات التنسيقية، تبين أن بين أعضاء الوفود العربية المفاوضة في واشنطن، أو بين وزراء الخارجية للدول المعنية، أو بين رؤساء الدول العربية المفاوضة (بالاضافة الى مصر)، لم يكن هناك إلا قدر قليل من التنسيق الشكلي (كالتضامن في تأجيل إحدى الجولات يوما واحدا ليتسنى للمفاوضين العرب تخصيص ذاك اليوم لإستذكار بدء الإنتفاضة، أو تعليق المفاوضات الشكلية معا بعد طرد قادة حماس نحو لبنان، أو الإمتعاض المشترك بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي)، كأن التفرد بالتحليل والتخطيط والتفاوض هو سيد الموقف. وقد وصل هذا التفرد إلى أعلى درجاته خلال شهور المحادثات السرية الإسرائيلية – الفلسطينية في العاصمة النرويجية، في حين أن أعضاء الوفد الفلسطيني إلى إجتماع بيروت التنسيقي في أواخر شهر آب/أغسطس ١٩٩٣ أعلموا الوزراء المجتمعين أن لا شيء يحاك بالسر وليس هناك إتفاق ... ثلاثة أيام قبل أن تنشر الصحف نص ذلك الإتفاق! وإذا كان بالإمكان تفهم يأس الطرف الفلسطيني من طول المفاوضات الرسمية ومن تعنت المفاوضين الإسرائيليين فيها، وإن كان بالإمكان أيضا تبرير المسلك الفلسطيني إلى حد ما بفداحة ما يتحمله أبناء الضفة والقطاع مقارنة بغيرهم من العرب مما قد يكون قد أفقدهم صبرهم، فإن إتفاق أوسلو شكل ضربة خطيرة لمبدأ التنسيق والتزامن بين المسارات يصعب التعويض عنها، وأكد بوضوح المنحى التفردي عند الأطراف المفاوضة. وقد يكون المسلك قد شجع الأطراف الأخرى على ممارسة مستويات أعلى من التفرد تحت شعار الحرص المشروع على مصالحها الوطنية.

وينطبق هذا الأمر بالذات على الاردن المتأثر أكثر من أي طرف آخر، بشريا وماليا وإقتصاديا وسياسيا ومائيا، بالنتائج المتوقعة لسلسلة الإتفاقات المعقودة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما قد دفعه عمليا إلى توقيع إتفاقات مع إسرائيل دون احترام التزامن المتفق عليه مع سوريا ولبنان. ناهيك طبعا عن قيام أطراف غائبة عن التفاوض الثنائي، وإنما مشتركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، بعمليات تطبيع وتقارب وزيارات متبادلة، بل وإتفاقات إقتصادية، تجعل الحديث عن "الطرف العربي" حديثا ايديولوجيا طوباويا، وليس وضعا واقعيا لما هو حاصل أمام أعيننا. ويعني ذلك أنه منذ مدريد استطاعت إسرائيل الحصول على

مكاسب أخرى تدخلها في صلب نسيج العلاقات العربية – العربية في وقت تعتبر أطراف عربية أساسية أن هذا الأمر على الأقل سابق لأوانه.

أما على المستوى الدولي فلقد أشرنا سابقا إلى عناصر عديدة من شأنها التقليل من وضع إسرائيل الدولي الممتاز غداة انتهاء الحرب الباردة ونشوب حرب الخليج. أضف إلى ذلك أن التوجه الأساسي في المرحلة المقبلة ليس نحو إنشاء "نظام دولي جديد" لم يعد أحد يتحدث عنه، ولا عن عودة ثنائية القطبين، كما كان الأمر عليه خلال الحرب الباردة، على الرغم من محاولات روسيا الدؤوبة للعودة إلى هذا النظام. أما الأمم المتحدة فإن الإشارات الكثيرة إلى تفعيل دورها، لا سيما عند إنعقاد قمة مجلس الأمن للمرة الأولى على مستوى رؤساء الدول في ١٩٩٢/١/٣٠، وتقديم برنامج للتفعيل من قبل الأمين العام تحت إسم "أجندة السلام"، فإن هذه الإشارات تلاشت تدريجيا، إذ أن المقترحات الأكثر فعالية التي تقدم بها الأمين العام قد تم رفضها عمليا من قبل القوى العظمى، ولا سيما من قبل الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، ومقابل نجاحات نسبية جدا في ناميبيا والسالفادور وكمبوديا، فقد منيت عمليات حفظ السلام بهزائم متكررة في البوسنة ورواندا وأنغولا وموزامبيق وغيرها من الأماكن، مما عزز الإعتقاد بعدم جدوى الإعتماد على نظام الأمن الجماعي الذي يفترض ميثاق الامم المتحدة وجوده. ويبدو اليوم أن هذه المنظمة التي واجهت صعوبات هائلة لفرض وجودها خلال مرحلة الحرب الباردة بسبب الفيتو المتبادل بين الأعضاء الدائمين وسطوة منطق ثنائية القطبين عليها، تلقى الآن صعوبات أكثر بسبب عدم اهتمام الدول العظمى الحقيقي بها. وعلى أي حال فإن منطقتنا من العالم ما زالت عصية على الامم المتحدة بسبب معارضة منهجية من قبل الأميركان وإسرائيل لتدخلها في أمر النزاع مع إسرائيل.

وإذا كان النظام العالمي الجديد في خبر كان، وإذا كانت الثنائية طللا من الماضي، وإذا كانت الامم المتحدة دون توقعات ميثاقها بكثير، فإن النسق الذي يبدو غالبا الآن وفي السنوات المقبلة، هو نوع من العودة الخجولة، وإنما الحاسمة، إلى مفهوم مناطق النفوذ. ولا يتردد مفكر ليبرالي مثل وليام ماينز عن التأكيد بأن هذا المفهوم هو الأفضل والأكثر واقعية، بحيث تقوم كل دولة كبيرة بحفظ السلام في منطقة نفوذها، بينما يكتفي مجلس الأمن بتشجيعها على القيام بذلك أحيانا وبمعاتبتها إن هي قامت بذلك بطريقة لا يراها مناسبة. ولا ريب أن نظام التجمعات الإقليمية في أميركا الشمالية (من خلال إتفاق نافتا) أو في أوروبا الغربية (من خلال إتفاقات

ماستريخت أو شنغين) تؤكد هذا التوجه. كما يؤكده بوضوح قيام روسيا بفرض رأيها على المنطقة التي تطلق عليها موسكو إسم "الخارج القريب"، أي الجمهوريات المنبثقة من إنفراط عقد الإتحاد السوفياتي، مثل تدخلها الكثيف لصالح حلفائها في نزاعات طاجيكستان (٥٠ ألف قتيل على الأقل) وجورجيا وأذربيجان/أرمينيا وغيرها. بل إن موسكو تذهب اليوم إلى حد مطالبة الأمم المتحدة بتمويل عمليات الجيش الروسي في هذه المنطقة وإضفاء صبغة دولية عليها باعتبار أن موسكو تقوم بها مشكورة لمصلحة الامم المتحدة. أما في آسيا فإننا نشهد تعاظما مستمرا للقوة الصينية، وتوسعا واضحا لنفوذها في عموم آسيا الوسطى والشرقية، ونشاطا ايديولوجيا محموما لاعتبار المقاييس والشرائع والقوانين الدولية، عناصر سياسية تخص الغرب الذي أنتجها بالأساس، وبالتالي لا صلة لها بالواقع الآسيوي في توصيفه الصيني الرافض علنا لاطروحات "حقوق الإنسان" في تحديدها الغربي، والتدخل الخارجي في شؤون الدول باعتباره تدخلا غير مقبول في شؤون الدول الداخلية حتى لو تم لاعتبارات "إنسانية".

وإذ نلاحظ جميعا هذه العودة العامة والحثيثة لمفهوم مناطق النفوذ الإقليمية، وإذ نلاحظ معا تحول الدول العظمى كل في إقليمها المباشر، يصعب علينا تصور مصير الشرق الأوسط برمته في هذا النسق العالمي الجديد. هل ستكون منطقتنا، كما يقال، منطقة نفوذ لصالح إسرائيل بدعم أميركي من بعيد؟ هل ستكون منطقتنا، بسبب ما تحتويه من خيرات نفطية، منطقة نفوذ أميركية بحتة تدار من بعد إنطلاقا من واشنطن وتلعب فيها إسرائيل دور الرديف المحلي المتواضع؟ أم أنها ستعود إلى ما كانت عليه في مطلع هذا القرن: ساحة لتنافس القوى الكبرى على خيراتها ودولها وناسها؟

هذا أيضا مجال من الصعب توقع تطوره في المرحلة الحالية، ولو أن الإحتمالات الثلاثة التي ذكرناها للتو، على الرغم من أنها كلها مقلقة للغاية، هي مطروحة بنفس الحدة في المرحلة الحالية، وتمثل تطلعات وإستراتيجيات حقيقية لدى الدول المعنية بها والعاملة على تحقيقها. وقد يكون الناتج النهائي لها مزيجا غير مستقر من الإحتمالات الثلاثة معا، أي أن هذه المنطقة قد تبقى في الفلك الأميركي، وقد يكون لإسرائيل دور أساسي فيها، بينما تبقى الدول الكبرى، الأوروبية والآسيوية، تسعى جاهدة لإقتسام المغانم فيها.

هناك طبعا إحتمالات أخرى أكثر تفاؤلا، ونحن لا نستبعدها، وهي ممكنة فعلا، ونطمح طبعا لحصولها، ولو أنها لا تبدو، الآن على الأقل، محتملة التحقق. وبينها، طبعا، إحتمال يقول بعودة الروح للتضامن العربي بحيث تميل الإحتمالات الثلاثة السابقة كلها إلى الضمور، فتحظى إسرائيل بوضع مقبول معترف به في المعادلة الإقليمية، ولكنه وضع متواضع يتناسب مع حجمها البشري والجغرافي المتواضع، وتتكفىء الولايات المتحدة إلى نوع من تطبيع علاقاتها بدول المنطقة خارج مشاريع الهيمنة المستأثرة، ويتم تحييد التنافس الدولي من خلال إستقراره، وتحييد كل طرف فيه من قبل الطرف الآخر. هذا طبعا هو الإحتمال المأمول، حتى لو لم يكن الإحتمال الغالب، ولكنه يقتضي تجاوزا جذريا للعناصر المكونة للسياسة العربية في العقدين المنصرمين. وقد تؤدي التسوية مع إسرائيل إلى وعي جديد يلائم بين معطيات الواقع الحقيقي وطموحات العرب المشروعة، فنخرج، حقيقة، من طوباوية المشاريع الوهمية، ومن إحباط الحروب الفاشلة والتسويات المتجزئة، ويصبح مشعل تفكيرنا تحقيق ما هو ممكن تدريجيا على درب طويلة وشاقة، بدل البحث عن عجائب ذات نتائج فورية أثبت الزمان أننا عاجزون عن تحقيقها. هذا إحتمال، ويقيني أن كثيرين من أصحاب الفكر والقرار يستعجلون حصول التسوية لإعادة طرحه بشكل وبمحتوى جديدين. ويقيني أنه ضروري أكثر من أي وقت مضى، إذا أردنا تحطيم تلك المرآة المعكوسة بين ميل العالم للتجمعات الإقليمية وميل العرب الواضح لمزيد من التنافر والتفتت. لكن الحاجة لا تفتق الوسيلة، طالما صاحب الحاجة لم يشعر أساسا بها.

رابعا : التسوية في السياسة العربية

هي الآثار المحتملة لإنخراط إسرائيل، ولو الجزئي، في نسيج المنطقة؟

يفرض هذا السؤال نفسه أولا فيما يخص مسألة الديمقراطية ومستقبلها في البلدان العربية. يشير المتفاؤلون إلى أن "قبول" العرب بجارتهم (والتي إستطاعت أساسا فرض نفسها عليهم)، من شأنه أن يدخل في الثقافة السياسية العربية، أو أن يعزز فيها، مفهوم قبول الآخر بدل نفيه، والتعايش معه بدل رفضه. وبالتالي، فان شيوع الإعتراف بإسرائيل من شأنه أن يجعل الإعتراف بالآخر أمرا أكثر سهولة. فمن يقبل بوجود إسرائيل، العدو القديم المتجذر، سيسهل عليه قبول أي "آخر" في مجتمعه، سواء أكان أقلية دينية أو عرقية، أم تجمعا سياسيا لا يرى رأيه. يشعر أساسا بها.

ومن مراهنات المتفائلين أيضا أن التسوية ستعزز فرص الديمقراطية لأنها ستعطي للعرب صورة أخرى عن الكيان الإسرائيلي، وبالذات عن أسباب قوته. فبينما كثرت في العقود الماضية الاطروحات المفسرة للتفوق الإسرائيلي، بناء على تمسك اليهود بدينهم، أو إستنادا إلى حسن إستقدامهم للدعم الخارجي، أو بالنظر لتساهل الغرب معهم بناء على عقدة الاضطهاد والشعور بالذنب، قد يتعرف العرب بعد الآن بما فيه الكفاية على عدوهم "السابق" ويكتشفوا أن من أسباب التفوق الإسرائيلي النظام الديمقراطي الذي يسمح للإسرائيليين بالتنافر والإختلاف والتنافس الحر في الأفكار وعلى المناصب دون أن يعرض ذلك وحدتهم الوطنية للخطر. بل قد تكون وحدتهم قوية، وقد يكون تفوقهم على العرب ثابتا بالذات لأن نظامهم السياسي ديمقراطي حر، يشعر فيه كل مواطن بأنه "إبن ست" لا "إبن جارية"، وأن باستطاعته أن يؤثر على صاحب القرار، وأن يعزله لو شاء. من هنا تمسكه بوطن مصطنع أساسا سمح له في الواقع بالتحرر من "غيتوهات" أوروبا الشرقية، ومن معاداة السامية، وكذلك من الديكتاتورية، فاختلط تعلقه بالنظام بإختياره للكيان وتمازجا بحيث أصبح الاسرائيلي مستعدا للموت دفاعا عن كليهما. ويراهن البعض على أن العرب لو عرفوا إسرائيل من الداخل لاكتشفوا هذه الحقائق عن قرب ولفهموا مدى تخلفهم السياسي في اطر كيانية وتحت أنظمة قمعية لا تبث فيهم استعدادا للدفاع عنها، أو للإستماتة في سبيلها.

أما رهان المتفائلين الثالث فهو أنه من شان التسوية أن تخفف تدريجيا من "عسكرة" السلطات (بل المجتمعات) العربية. وبالفعل، فإن هناك إرتباطا تاريخيا بين الهزيمة العربية الاولى بمواجهة إسرائيل ونشوء الأنظمة العسكرية في مختلف البلدان العربية تحت شعارات أثبتت المرحلة اللاحقة أنها قد تكون جوفاء، مثل القول بأن العسكر في السلطة قادرون أكثر من المدنيين على خوض المعارك، وإدارة الحروب وتهيئة المجتمعات لمواجهة الأعداء، وعلى منع الإرتباكات والفضائح المالية ولجم الفساد وتحقيق الوحدة العربية وما شابه. وقد ظهر لاحقا أن العسكريين ليسوا في الواقع أفضل من السياسيين التقليديين في مختلف هذه المجالات، إن لم يكونوا فعلا أسوأ منهم. وقد يقال أيضا أن النزاع ليس في الحقيقة إلا السبب الظاهر لإستيلاء الطغمات العسكرية على السلطة، فهم أستولوا عليها أساسا في عدد هائل من بلدان العالم الثالث التي لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالنزاع العربي - الإسرائيلي غداة استقلال هذه البلدان. وقد يكون العسكريون إستغلوا النزاع مع إسرائيل وفشل

النخب المدنية في الإستيلاء على السلطة، في مشروع كانوا سيقدمون عليه أساسا. وفي أي حال، فلا علاقة سببية آنذاك بين النزاع نفسه وبين الاستيلاء العسكري على السلطة والمجتمع، بل هي علاقة تبريرية سهلة. وأيا يكن الموقف النهائي في هذا الجدل (الشرعي) حول علاقة الصراع مع إسرائيل بعسكرة المجتمعات العربية في العقود الاخيرة، فإن من شأن التسوية، لو حصلت، في حساب المتفائلين، نزع مبرر بقاء العسكر في السلطة في الأقل، إن لم يكن سبب وجودهم فيها من الأساس.

يخطيء برأيي من يهزأ من هذه الحسابات، ويخطيء أيضا أولئك الذين يتوقعون علاقة سببية اوتوماتيكية بين حصول التسوية وطبيعة السلطة السياسية في البلدان العربية. فالمتمترسون في حساباتهم الضيقة ينطلقون من قواعد تافهة مفادها أن تطور السياسة العربية ليس أسيرا للصراع مع إسرائيل. والقوميون المتحجرون، ناهيك عن الاصوليين الناشطين، قد يعتبرون كفرا أي إعتراف بتأثر مجرى السياسات الداخلية بالتسوية. وقد يذهب البعض ربما عن حق للقول بأن التسوية سيئة لدرجة أن آثارها الداخلية في البلدان العربية واسعة، ولكنها لن تذهب في منحى الديمقراطية، بل في طريق انتفاضات شعبية واسعة ضد الحكام أو قيام أنظمة تسلطية من نوع جديد، وشعبوية وتعبوية. في المقابل يبالغ كثيرون، لا سيما في الغرب، في حساب التأثير المتوقع للتسوية على الأوضاع الداخلية العربية، بتبنيهم غير المدروس لنظرة تعتبر أن العربي يصحو وينام والنزاع مع إسرائيل في ذهنه، فإن حصلت تسوية لذاك النزاع إنصرف أخيرا للإهتمام بنوعية السلطات التي تتحكم فيه ساعيا الى تطويرها وزعزعتها.

الأجوبة الجازمة هنا سابقة لاوانها، وإن أمكن تصور معقول لما قد يحصل لأوجزناه بالتالي:

١- إن أثر تسوية محتملة مع إسرائيل على الأوضاع الداخلية في البلدان العربية سيكون في الأرجح حقيقيا ونسبيا. ومرد حقيقته الى موقع الصراع في الذاكرة، وإلى إنفضاح الكثير من الشعارات، والى إنعدام مبرر العسكرة، وبالتالي الى مقاربات أكثر نضجا للظاهرة الإسرائيلية. أما معنى النسبية فهو أن البلدان العربية متفاوتة التأثر والتأثير بذاك النزاع، وبالتالي فهي متفاوتة التأثر بتسويته. ثم أن معطيات أقرب وأعمق تؤثر في تطور الأنظمة في حال

النزاع أو التسوية، منها أولا وأساسا الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في كل بلد، ومنها مدى متانة النظام وقوة شرعيته في أعين من يتولى حكمهم.

٢- ليس من الضروري أبدا، ولا من المتوقع، أن تؤدي التسوية مع إسرائيل، إن حصلت، الى موجة أحادية المحتوى من الأنظمة. لقد مرت البلدان العربية بظروف غاية في الأهمية خلال العقود الماضية، ومنها طبعا الهزائم المتكررة مع إسرائيل ونمو التيارات الوحدوية، ناهيك عن عناصر أخرى مثل الإنفجار السكاني أو الإنتقال للمدينة أو الطفرة المالية النفطية بعد قحط طويل. وأثرت هذه العناصر بدون أي شك في تركيبة الأنظمة القائمة فاسهمت بإطالة عمر بعضها، أو بتعجيل سقوط بعضها الآخر، أو بإعادة إنتاج وتركيب وتوليف عدد آخر منها. والتسوية، على الرغم من أهميتها، ليس من شأنها في الأرجح أن تنتج أثرا موحدا على جميع البلدان العربية. فقد تسهم هنا في تخريب السلم الأهلي وإشعال الحرائق السياسية، وقد تسهم هناك في عملية إنفتاح النظام التدريجي نحو مزيد من الديمقراطية والمشاركة الشعبية دون أن تشوب المرحلة الإنتقالية تجارب اللجوء إلى القوة والتنازع. وقد تكون في مكان ما لبنة تعزز من وسائل إستمرار النظام ومن أسباب شرعنته، بينما تشكل في مكان آخر قشة البعير المنتظرة لإنهيار نظام قائم انهيارا تاما. وفي الواقع فإن أحداث الماضي الجليلة لم تنتج آثارا موحدة في كل البلدان العربية وغلب التنوع دوما على بنية الأنظمة القائمة وعلى توجهاتها السياسية، كما غلب على هوية القاعدة الإجتماعية والسياسية التي تستند اليها. وفي يقيني ان التسوية، إن حصلت، لن تغير كثيرا من هذا الجنوح القديم نحو التنوع الذي لم تستطع الهزائم العسكرية ولا التيارات الفكرية الكبرى ولا "الموجة الأصولية" الراهنة أن تغيره.

٣- غير أنه من المنطقي التوقع بأن مدى ونوعية الأثر المتوقع للتسوية على الأوضاع الداخلية في البلدان العربية يرتبطان بنوعية التسوية التي يتم التوصل اليها. وينطبق هذا الأمر باديء ذي بدء على الفلسطينيين أنفسهم، بمعنى أن طريقة حكمهم لذاتهم رهينة الى حد كبير لمحتوى التسوية التي قد يكون قد تم التوصل اليها مع إسرائيل. فمن المنطقي توقع إنفجار الوضع الفلسطيني، إذا بدا الباب مقفلا بصورة نهائية على حلم قيام الدولة المستقلة. وفي أمكنة أخرى، قد تشعر الأنظمة بنقد شعبي واسع لها، لا بسبب توقيعها على إتفاقات

غير عادلة، بل لإنها لا تدخل بصورة أنشط في عملية التسوية. فليس هناك من سبب واحد يجعلنا نعتقد أن الشعوب بالضرورة هي "على يسار حكوماتها"، أو أنها أكثر عداء للتسوية من تلك الحكومات. والرهان على هذا الأمر قد يؤدي الى صدور أشكال من التأفف والدعوة للإستعجال. فالناس واعية لحقيقة ميزان القوى وواعية في الإجمال للثمن الداخلي الباهظ لإستمرار حالة اللاسلم واللاحرب، وقد تحاسب الحكومات على تسرعها بالتسوية هنا، وعلى تلكؤها هناك، إنما هي تطالب بوقف إستغلال النزاع لأهداف السيطرة الداخلية، وتحاسب القيادات على هذا الأساس، كما على حسن أدائها خلال المرحلة التفاوضية، لا على مبدأ الدخول فيها.

٤- من النتائج الأكثر إثارة للجدل أثر التسوية على ما يسمى أحيانا بالموجة الاصولية في البلدان العربية. ويسمع المرء في هذا المجال توقعات مختلفة متناقضة بين قائل بأن التسوية ما كانت لتتم أساسا لولا تخوف إسرائيل وأمريكا والغرب والدول العربية المرتبطة بالغرب من نمو التيارات الاصولية، التي باتت تهدد أمن إسرائيل ومصالح الغرب، وبقاء جل الأنظمة العربية، بحيث تفاهمت جميعا على السير في التسوية لقطع الطريق على هذه التيارات التي تتغذى من إستمرار النزاع ومن عجز الأنظمة العربية عن حسمه لمصلحتها. ويذهب هذا التحليل المستند إلى وقائع وتصريحات لا يرقى الشك اليها الى أنه من شأن التسوية أن تسلب هذه التيارات أداة جوهرية من أدوات التعبئة لصالحها، وأن تعطي سنوات مديدة من الإستمرار والإستقرار للأنظمة التي تعتبر هذه التيارات مناوئة لها ولحاميها الغربي.

وتصطدم هذه الحسابات طبعا بتوقعات تناقضها تماما تجزم بأن التسوية، كما هي جارية بأشخاصها وشروطها ومحتواها الحالي والنهائي، ستفجر حالة من الرفض والإنتفاض ستجد التيارات الاصولية القدرة لتوظيفها لصالحها. ويستند هذا التحليل الى أن التسوية لا تعجب كثيرين بينهم شخصيات وتجمعات وفئات ليست معادية أصلا لمبدأ التسوية بالذات. وقد تؤيد هذا المنحى إعتبارات منها تلك القناعة الشعبية المتجذرة بأن من أسباب نجاح "اليهود" في إنشاء دولتهم وفي إرغام العرب على القبول بها، هو تمسك "اليهود" بديانتهم وعدم تلكؤهم بإنشاء الدولة على أساس الإنتماء الديني، مما يدفع المسلمين للتعلم من عدوهم بمزيد من التمسك بدينهم وسيلة لإسترجاع حقهم. ويضيف أصحاب هذا التحليل بأن التيارات الاصولية هي بلا أي

شك أقوى وأصلب وأوسع التيارات المعارضة حالياً على طول الساحة العربية، مما يجعلها في موقع المستفيد الطبيعي من أي سخط شعبي محتمل على تسوية ناقصة أو عرجاء.

هاتان إذن نظرتان متناقضتان تماما للمسألة عينها، واختيار أي منها هو طبعا نوع من التنبوء لا من التوقع. إلا أن ما يمكن قوله في هذا السياق هو أولا ان ما تحدده السياسات هدفا ليس هو ما يحصل في الواقع بالضرورة. فكم من السياسات المعتمدة أنتجت في الواقع نتائج بعيدة عما كان متوخى، بل متناقضة معه؟ وقد يكون حساب الحقل (أي توقع أن تؤثر التسوية سلبا على نمو التيارات الاصولية) مختلفا تماما عن حساب البيدر (بحيث تعطي التسوية هذه التيارات دفعا متجددا). وتنطبق هنا أيضا مقولة منطقية مفادها أن نوع التسوية النهائية ومحتواها سيحددان كثيرا اتجاه التأثيرات المتوقعة على التيارات الاصولية التي قد تستفيد أكثر إن كانت التسوية دون التوقعات والمطامح العربية بأشواط.

وليس من الضروري هنا أيضا أن يكون للتسوية أثر أوتوماتيكي على نمو هذه التيارات أو على ضمورها. فمنذ إنطلاقة العملية التفاوضية في مدريد في خريف عام ١٩٩١، حصلت مؤشرات كثيرة تدل أولا على أن هذه التسوية ليست في صلب إهتمامات الحركات الاصولية في كل مكان. وبالذات، لم يتبد لنا خلال إقامتنا في الجزائر أثناء انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أي بعد مؤتمر مدريد بأسابيع قليلة، أن التسوية التي انطلقت آنذاك لها علاقة تذكر بالمواقف التي تم التعبير عنها خلال الحملة الإنتخابية. ومع تطور العملية التفاوضية، بدا أن الحركات الاصولية قد تنمو وقد تضمر في غير بلد من العالم الإسلامي دون علاقة سببية بالتسوية. فلم يكن لهذه الأخيرة من علاقة واضحة بفوز التحالف الذي قادته بنازير بوتو لمواجهة التحالف الإسلامي بقيادة نواز شريف. كما لم نلحظ وجودا بارزا لهذا التيار داخل المعارضة المغربية خلال انتخابات ١٩٩٣، ولا دورا مهما للقضايا المتعلقة بالتسوية. وكانت هذه غائبة عن انتخابات اليمن في ربيع ١٩٩٣ ولم تلعب، حسب علمنا، أي دور في تقدم طفيف للتصويت الاسلامي في انتخابات تركيا البلدية. ولم تكن التسوية عنصرا أساسيا حتى في انتخابات لبنان سنة ١٩٩٢، حيث لم يستطع الاصوليون الحصول على المقاعد القليلة التي فازوا بها إلا وفق معطيات ظرفية متحددة أهمها إتساع رقعة المقاطعة للإنتخابات في أوساط لبنانية واسعة.

في المقابل كان للتسوية دور ملحوظ في الانتخابات الاردنية، حيث سجلت الحركة الاصولية الأردنية تراجعا وسجلت في الآن معا تقدما ملحوظا داخل فئات المقترعين من أصل فلسطيني. وقد يشير هذا التفاوت في الواقع الى أمر أعمق، وهو أن التيار الديني قد يستفيد كما قد يتضرر في البلد نفسه من حصول التسوية أو من تقدم التفاوض بشأنها. ويقيني أنه لو حصلت انتخابات داخل فلسطين، ولو قرر الاصوليون خوضها، ولو تمت تلك الانتخابات بحرية فستكون متأثرة بمحتوى الحكم الذاتي وبمدى إنفتاح التسوية على آفاق قيام الدولة الفلسطينية. فإن بدا هذا الحلم ممكنا كانت النتيجة لصالح أصحاب التسوية، وإن بدا مستبعدا أو مستحيلا استطاع الاصوليون تحسين مواقعهم الشعبية، بمعنى أن المؤشرات تتكرر مشيرة الى سيولة غريبة في مواقف الفلسطينيين من التسوية ومن إختيار زعاماتهم، حتى داخل صفوف الحركة الاصولية نفسها.

وقد يكون تناولنا لهذا الاحتمال مختلفا تماما إن نحن تذكرنا بأن الحركات الاصولية لا تعني بالضرورة معارضة مطلقة للتسوية. ففي التاريخ العربي المعاصر، تتعدد الأمثلة على جنوح الأنظمة الأكثر عداء للحركة الاصولية الى مواقف متشددة من التسوية، بل أكثر تشددا من الاصوليين، بل إن هناك من اتهم هذه الحركات بأنها، من حيث تدري أو لا تدري، تخدم المصالح الاسرائيلية. وفي الحالة المصرية بالذات، فإن المفاوضات التي دخل فيها السادات كانت تتم في حالة من الإطباق على قادة اليسار الناصري ومن الإنفتاح على الحركة الاصولية، بحيث إستطاع النظام آنذاك أن يسير قدما في تسوية منفردة مع إسرائيل وهو يتمتع بقدر من المهادنة الاصولية لهذا التوجه بينما تصيبه سهام المعارضة اليسارية (العلمانية). ولا يخفي بعض الأميركيين إنفتاحهم على فكرة أن صفقة أصبحت ممكنة مع الاصوليين مفادها دعم إدخالهم الى اللعبة السياسية الشرعية في مختلف البلدان العربية مقابل سكوتهم عن التسوية بين العرب وإسرائيل، وفي أفضل الحالات تأييدهم لها.

هناك ولا شك قدر من التزامن بين الميل المتصاعد عند العرب للتسوية وبين نمو التيارات الاصولية في مجتمعاتهم، ولكن الدليل على وجود علاقة سببية حقيقية بين هذين العنصرين ما زال مفقودا. بل إن عناصر كثيرة لها علاقة مباشرة بالنزاع مع إسرائيل، مثل عجز الدول القائمة عن الإهتمام بمستوى حياة السكان، وعجزها عن ردع الإنفجار السكاني الهائل والنزوح الكثيف وغير المنظم نحو

المدن، والمستويات الرهيبة من الرشوة، والتمسك الأعمى بالسلطة، تبدو أنجع تفسيرا لنمو هذه التيارات. وإذ نرى رابطا واضحا بين هذه التيارات وإغتيال الرئيس السادات، أو نمو حركة حماس داخل فلسطين، يصعب إيجاد هذا الرابط في الجزائر أو في السودان، أو لتفسير سقوط نظام الشاه في إيران. ثم ان الكثير من الانظمة التي تقوم الحركات الاصولية بمحاربتها لها مواقف حازمة بل متشددة من إسرائيل، لا سيما في الجزائر والعراق وسوريا، بحيث تبدو هذه الحركات وكأنها تسهم أحيانا في إضعاف مواقفها التفاوضية. لذلك لا نرى رابطا سببيا أوتوماتيكيا بين هاتين الظاهرتين. وإن نحن أكدنا فيما سبق على أن تنوع الأنظمة العربية سيبقى قائما بعد التسوية، كما كان الموقف عليه قبلها، فإننا نعني أن بعض الدول العربية قد تشهد فعلا سيطرة للحركات الدينية على السلطة فيها. وإن تم ذلك فلأسباب كثيرة قد لا تكون التسوية التي حصلت مع إسرائيل أهمها، بل قد تكون هامشية تماما في تفسير حصولها.

خلاصة: الثابت والمتحول

إن أحد أهم أسباب الخلاف بين العرب حول مجرى العملية التفاوضية هو تحديد العناصر الثابتة (الدائمة) فيها، وتحديد العناصر المؤقتة (المتحولة). فالمناهضون لإتفاق اوسلو مثلا يتهكمون من هزال المكاسب التي فاز بها الطرف الفلسطيني، والمناهضون لكامل العملية يتخوفون من التنازلات السياسية والإقتصادية والأمنية التي ستقود اليها التسوية. بينما يركز المنخرطون في العملية على كونها بالذات عملية، أي مسارا طويل المدى، لم ينتج حتى هذه الساعة إلا نتائج مؤقتة، مثل إتفاق غزة - أريحا أولا، أو إتفاق القاهرة، أو إتفاق باريس الإقتصادي، أو أجندة التفاوض الأردنية - الإسرائيلية، وبالتالي تلك النقاط المحددة التي تم الإتفاق عليها صيف ١٩٩٤ في لقاء رابين والعاهل الأردني في واشنطن. وكلها مجرد مراحل في عملية تفاوضية إستغرقت ثلاث سنوات حتى الآن، وهي مؤهلة لأن تستوجب أربع الى خمس سنوات أخرى في أفضل الأحوال قبل ان يتضح ناتجها النهائي. وهذا موقف لا يقنع تماما الفئات المعارضة التي تؤكد أولا أن الموقف قد يدوم الى ما لا نهاية، وأن التنازلات التي حصلت عليها إسرائيل من مختلف الأطراف العربية حتى الآن لها طابع الديمقراطية وسيصعب لاحقا العودة عنها.

يكتسب هذا الفرز بين الثابت والمتحول خطورة كبرى. وقد يكون مفيدا التذكير ببعض القواعد العامة المطبقة في حالات التفاوض بين أطراف معادية. القاعدة الأولى والأساسية هي أن عمليات تفاوض أقل خطورة بكثير من معالجة النزاع العربي – الإسرائيلي دامت فعلا السنوات الطوال، بل العقود من الزمن. لذلك يخطئ من يبحث عن عجائب كبرى وعن تحولات فجائية. ويخطئ أيضا من يبدو مستعجلا أكثر من اللازم لأنه يجعل عنصر الوقت من نصيب غريمه.

والقاعدة الثانية هي أن مجمل هذه العملية يخضع لهندسة جوهرها أن الناتج النهائي غير محدد سلفا (ولو أن الكثيرين يؤكدون بحزم أنهم يعرفون تماما ما هو ذلك الناتج، وموقفهم هذا برأينا صبياني). فلو كان ذلك الناتج النهائي محددا سلفا لكانت أطراف كثيرة اعتبرته غير كاف، أو هو مؤذ تماما لمصالحها، ولخرجت، لو استطاعت، من التفاوض. ولكن الطوق اللين الذي يربط الأطراف بالعملية ويجعلهم أسراها ليس فقط تخوفهم من العقاب الأميركي المحتمل لخروجهم، بل أيضا إعتقادهم ولو الجزئي بأنه مع إنعدام ناتج محدد سلفا فإن الإحتمالات تبقى مفتوحة على تسوية بائسة كما على تسوية مقبولة، مقدرين بالأساس أن مفهوم التسوية عينه يتضمن في الأساس قيامهم بتنازلات ما، سيحدد التفاوض، وحسن أدائهم فيه، حجمها وخطورتها.

أما القاعدة الأهم فمفادها أن ليس من مصلحتك القيام إلا بالتنازلات التي لا تمس جوهر الناتج النهائي أو التي قد تمنعك من جعله مناسبا لمصالحك. ما هو هذا التنازل الذي لا يجب أن تقدم عليه حتى آخر لحظة؟ هنا بيت القصيد. وهنالك من يجزم أن الأطراف العربية قامت بذلك التنازل الأخطر بمجرد جلوسها الى طاولة المفاوضات. وهذا طبعا من باب المزايدة الأيدلوجية، ولو أنك تسمعه أحيانا على لسان ناس عرفوا بإعتدالهم في الأمور الأخرى، كقول بعض الساسة اللبنانيين، من مشارب مختلفة، ما كان على لبنان أن يدخل ساحة التفاوض. وكأنه بإستطاعة لبنان أن يتغيب أساسا عن عملية تديرها أميركا وتؤيدها الأسرة الدولية وتحضرها سوريا، أو كأنه من الأفضل للبنان أن تناقش علاقته الحميمة بالنزاع مع إسرائيل في غيابه عن قاعة المفاوضات.

وهناك في سوريا من يرى مثلا أن دمشق لا يجب أن تقدم على تحديد مبدأ "السلام" قبل أن تعلن إسرائيل بوضوح إستعدادها للانسحاب من "كامل"

الجولان، وفي مرحلة معقولة زمنيا، وأن تقدم أولا على إلغاء قانون ١٩٨١ الذي قضى في حينه بفرض القوانين الإسرائيلية على سكان تلك الهضبة من السوريين. ويبدو فعلا أن تزمين التنازل السوري المقابل لهذه الاجراءات (أي من جانب سوريا تحديد فحوى السلام، أو مناقشة تفصيلية لهواجس إسرائيل الامنية، أو دخول المفاوضات المتعددة الأطراف التي ما زالت دمشق وبيروت تقاطعها بإنتظار حصول تقدم في المفاوضات الثنائية)، هو أمر تراه القيادة السورية في غاية الأهمية. فهي لا تجهل طبعا أنها مقدمة على هذه التنازلات ولكنها حريصة على تزمينها بصورة لا تصبح ثابتة للطرف المعادي بينما تبقى مسألة السيادة الكاملة السورية على الجولان من باب "المتحول" أو "المتفاوض عليه".

يتم تجاوز حرص متناقض على تزمين التنازلات بين طرفين متعاديين اجمالا من خلال صفقة شاملة يقوم بها طرف ثالث. وقد يكون هذا الامر هو جوهر التكتيك السوري في المفاوضات، وهو تكتيك مفهوم وجدير بالاحترام. ولكنه يكون، ولا شك، أكثر فعالية لو إستطاعت سوريا اقناع الاطراف العربية الاخرى ان تتبعه هي أيضا. ولكن جنوح الأشقاء الأقرب للتوقيع وجنوح الاشقاء الأبعد للتطبيع يضعف تدريجيا من قوة التكتيك السوري (المدعوم من قبل لبنان)، بحيث يصبح التساؤل شرعيا حول جدوى الاستمرار فيه، خصوصا وأن أمورا أساسية تمس سوريا ولبنان تتم فعلا مناقشتها في المفاوضات المتعددة التي ما زال هذان البلدان يقاطعانها.

لذا فالمتحول متحول بتحديده، والثابت قد يصبح متحولا أيضا. ومن الأمور التي طرأ عليها تحول حقيقي مستقبل المستوطنات في الأراضي المحتلة، وهو تحول تدريجي لمصلحة الطرف الفلسطيني، تقابله ثوابت بدأت تتأكد حول مصير الشتات الفلسطيني السابق لسنة ١٩٦٧، بينما الشتات التالي لتلك السنة ما زال، على الرغم من إتفاق أوسلو، في خانة المتحول. وكانت القرارات الدولية ٢٤٢، ٣٣٨ و ٤٢٥، ناهيك عن تلك التي سبقتها مثل ١٨١ ، تبدو لنا ثابتة دائمة، على الرغم من التلكؤ والمراوغة في تنفيذها. ولكن الدبلوماسية الأميركية تسعى جاهدة لتحويلها الى عناصر متحولة قابلة لأن تعدل، بل لأن يتم تجاهلها في اتفاقات ثنائية هي التي ستكون ثابتة على حسابها، مما يزيد من قلق غير طرف عربي واحد. أما موضوع القدس فهو ثابت في الخطاب، وبنفس الحدة عند الطرفين، ولكنه أصبح على ما يبدو متحولا في المواقف الاميركية منذ أن وضع بلغة اسرائيلية في برنامج كلينتون

الانتخابي والطريقة الغربية التي قامت فيها واشنطن بالتصويت على القرار ٩٠٤ في ربيع العام ١٩٩٤.

يمكن تحديد عصب التفاوض بكونه نوعا من التمسك بثوابتك وتحويل ثوابت خصمك تدريجا الى متحولات. وهذا الأمر جار اليوم على قدم وساق، مع أنه يصعب فعلا الجزم برصيده النهائي، مع تخوفنا للأسباب الواردة في مطلع الورقة، من أنه سيكون الى حد كبير (ولكن ليس بالكامل أو بالمطلق) لمصلحة التفاهم العميق الأميركي – الإسرائيلي. وبينما تجري داخل إسرائيل عملية فكرية سياسية معقدة لتحديد الثوابت في زمن التحولات، يبدو الطرف العربي وكأنه عاجز عن تحديد ثوابته بصورة كافية، وبالتالي تحديد هامش التنازلات الممكنة دون المس بجوهر مصالحه. وليس من باب الابتذال أن نؤكد من جديد أن التسوية المقبولة هي تلك التي تسمح للشعب الفلسطيني بتقرير مصيره السياسي وتعيد كامل الاراضي العربية المحتلة وتسمح بالعودة لكل الذين غادروا الاراضي المحتلة بعد ١٩٦٧/٦/٥، او بالتعويض على الآخرين، ان لم تكن عودتهم ممكنة ايضا. وتنطوي هذه الثوابت على تنازلات كبيرة للطرف الآخر، فيها الاعتراف به والتسوية معه وبحث هواجسه الأمنية، ناهيك عن تنازلات اخرى متوقعة في المجالات العسكرية والاقتصادية. وبينما يبدو الموقف الرافض للتسوية برمتها عاجزا تماما عن منع حصولها، فإن الموقف المنخرط تماما فيها دون تمسك علني واضح بثوابته موقف خطر للغاية. ونحن نرى في الساحة العربية هذه الأيام أمثلة كثيرة على هذين الموقفين معا، ولا نرى ما فيه الكفاية موقفا واقعيا بصورة كافية لينخرط في العملية، وصلبا بصورة كافية للتمسك بالثوابت.

هذا بالنسبة للعملية الجارية الآن، والتي ستدوم في الأرجح حتى آخر هذا القرن. وطبيعي أن الله يخلق ما لا تعلمون، وأن الناتج النهائي قد يكون بعيدا عن مخاوف البعض وعن أوهام البعض الاخر. واذا كنا نعتبر الانخراط في العملية والموقف الصلب من الثوابت هما عنوان الموقف العربي الواقعي، فإننا لا نعتقد لحظة ان التسوية الحاصلة الآن هي نهاية التاريخ، ولا حتى نهاية هذا النزاع. ويكفينا فقط ان نتذكر كيف ان الاتفاق في الموضوع الفيتنامي انتهى الى سقوط جنوب فيتنام بعده بسنتين ضاربا بعرض الحائط بالتسوية الكيسنجرية، أو كيف أن اتفاقات هلسنكي بدلا من تثبيت الأوضاع الاوروبية تبعتها بعد سنوات أحداث جسام كسقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي. فأصحاب الاتفاقات والتسويات

يميلون اجمالا لاعتبارات تاريخية دائمة، واسرائيل بالذات بحاجة الى تحويل ميزان القوى الحالي والاتفاقات المنبثقة عنه الى عناصر أبدية. ولكن الجزم بأزلية أية تسوية أو أي اتفاق ليس بيد البشر، يهودا كانوا أم مسلمين، مسيحيين أو هندوس. وبالتالي فان مسؤولية المفاوض هي السعي لأفضل اتفاق ممكن لمن يمثلهم في مرحلة تاريخية محددة، وليس الجزم بأبدية ذاك الاتفاق. فكل ما نقدم عليه بالأساس مؤقت، كما هي حياة كل فرد منا، والتسويات السياسية هي المثال الأوضح على منتوجاتنا البشرية المؤقتة، خصوصا عندما نطمح لاعتبارها دائمة.

غسان سلامة

استاذ العلاقات الدولية في معهد الدراسات السياسية، جامعة باريس، ومدير الدراسات في المركز الوطني للأبحاث العلمية، باريس منذ سنة ١٩٨٦.

قبل هذا التاريخ، كان استاذاً في جامعة القديس يوسف وفي الجامعة الاميركية في بيروت، وباحثاً فمديراً للدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

من كتبه بالعربية:

- **السياسة الخارجية السعودية منذ ١٩٤٥**، دراسة في العلاقات الدولية، ١٩٧٩.
- **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ١٩٨٦.
- **نحو عقد اجتماعي عربي جديد**، ١٩٨٧.

وحرر عدداً من الكتب الجماعية بالفرنسية والانجليزية اخرها:

Proche Orient: Les exigences de la paix (1994).

Democracies without Democrats (1994).

كما يسهم بتحليل التطورات السياسية في عدد من وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية.

مطبوعات المنتدى

١- سلسلة الحوارات العربية – العالمية

- *Europe and the Arab World* (بالانجليزية والفرنسية). تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، عام ١٩٨٢. ٢٣ صفحة. السعر ١,٥ دينار (٢,٥ دولار).
- *America and the Middle East* تقرير الحوار العربي- الأمريكي- الكندي، عام ١٩٨٣. ١٩ صفحة. السعر ١,٥ دينار (٢,٥ دولار).
- *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*. تقرير الحوار مع الأحرار الدوليين، عام ١٩٨٤. ٧١ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارت).
- *Europe and the Security of the M/E*. تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، عام ١٩٨٥. ١١٠ صفحات. السعر ٢,٥ دينار (٤ دولارات).
- **العرب والصين**، مداولات الحوار العربي- الصيني حول الحاضر والمستقبل، عام ١٩٨٦. ١٧٥ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **المقاومة المدنية في النضال السياسي**، مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، عام ١٩٨٦. ١٦٨ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- *Arab, Nonviolent Political Struggle in the Middle East*. المحررون: رالف كرو وآخرون. ١٢٩ صفحة. السعر ٨ دنانير (١٢ دولاراً).
- **ديجول والعرب**، مداولات ندوة شارل ديجول في ذكرى ميلاده المائة، عام ١٩٨٩. ٢٠٨ صفحات. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **العرب واليابان**، مداولات الحوار العربي- الياباني الأول، عام ١٩٨٩. ٢٠٨ صفحات. السعر ٧,٥ دينار (١٢ دولاراً).
- *Arab-German Relations in the Nineties*. مداولات الحوار العربي- الألماني، عام ١٩٩١. ٨٠ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- *Arab- Japanese Dialogue II*. مداولات الحوار العربي- الياباني الثاني، عام ١٩٩١. ٢٠٤ صفحات. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).

- *Arab- Japanese Dialogue III*. مداولات الحوار العربي- الياباني الثالث، عام ١٩٩٢. ١٩٦ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).

٢- سلسلة الحوارات العربية

- **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**، تأليف: د. سعد الدين ابراهيم. ١١٣ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **تجربة مجلس التعاون الخليجي، خطوة او عقبة في طريق الوحدة العربية**، تأليف: أ. عبدالله بشارة. ٢٨١ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**، مداولات ندوة التكنولوجيا، عام ١٩٨٦. ٢٥٠ صفحة. السعر ٣,٥ دينار (٥,٥ دولار).
- **العائدون من حقول النفط**، مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، عام ١٩٨٦. ١٥٠ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **الأمن الغذائي العربي**، مداولات ندوة الأمن الغذائي، عام ١٩٨٦. ٣٣٠ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وامكانيات الفضاء**، مداولات ندوة القمر الصناعي العربي، عام ١٩٨٦. ١٦٤ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **امكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية**، تأليف: د. محمد المقوسي. ٩٤ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).
- **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**، تأليف: د. علي الدين هلال، ٩٦ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).
- **التعلم عن بعد**، مداولات ندوة التعلم عن بعد والجامعة المفتوحة، عام ١٩٨٦. ٣٨٩ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **الأرصدة والمديونية العربية للخارج**، مداولات ندوة السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية، عام ١٩٨٧. ٣٤٦ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).

- **العنف والسياسة في الوطن العربي**، مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٨٧. ١٦٧ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **الانتلجنسيا العربية**، مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٨٨. ٥٩٣ صفحة. السعر ٦ دنانير (٩ دولارات).
- **الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة اللبنانية**، مداولات ندوة بهذا العنوان عام ١٩٨٨. ٣٧٣ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).
- **الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي**، مداولات ندوة في عام ١٩٨٧. ٤١٠ صفحات. السعر ٦ دنانير (٩ دولارات).
- **التعددية السياسية والديموقراطية في الوطن العربي**، مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٨٩. ٣٦٠ صفحة. السعر ٦ دنانير (٩ دولارات).
- **النظام الانساني العالمي وحقوق الانسان في الوطن العربي**، مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٨٩. ٣١٠ صفحات. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **آفاق التعاون العربي في التسعينات**، مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٩١. ٣٢٠ صفحة. السعر ١٠ دنانير (١٥ دولار).
- **نحو تأسيس نظام عربي جديد**، مداولات ندوة بهذا العنوان، عام١٩٩٢ . ٣٠٤ صفحات. السعر ١٠ دنانير (١٥ دولاراً).
- **التنمية البشرية في الوطن العربي**، بحوث ومناقشات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٩٣. ٢٥٩ صفحة، السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **اتفاقية غزة-أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة**. مداولات ورشة عمل بهذا العنوان، عام ١٩٩٣. (٩١ صفحة بالعربية، ٩٩ صفحة بالانجليزية). السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

٣- سلسلة المترجمات العالمية

- **التصحر** (مترجم بالعربية). تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية. ١٦٠ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات). (نفذ).

- **المجاعة** (مترجم بالعربية). تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية. ١٦٧ صفحة. السعر ديناران (٣ دولار). (نفذ).
- **ثورة حفاة الأقدام**، تأليف: برتراند شنايدر/ أمين عام نادي روما. ترجمة: منتدى الفكر العربي. ١٣٩ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).
- **أطفال الشوارع**. تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية. ترجمة: منتدى الفكر العربي. ١٣٩ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).

٤- سلسلة دراسات الوطن العربي

- **الدولة القطرية وامكانيات قيام دولة الوحدة العربية**، تحرير: د. فهد الفانك. ١٥٤ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨**، ٥٥ صفحة. السعر ١,٥ دينار (٢,٥ دولار).
- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩**، ٧١ صفحة. السعر ١,٥ دينار (٢,٥ دولار).
- **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، تأليف: د. سعد الدين ابراهيم. ٤٥٢ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **المأزق العربي**، تحرير: د. لطفي الخولي. ٦٠٨ صفحات. السعر ٦ دنانير (٩,٥ دولار). (نفذ).
- **كراس اتفاقية مجلس التعاون العربي** (بالانجليزية)، ٣٢ صفحة. السعر دينار واحد (١,٥ دولار).
- **مصر والوطن العربي**، تأليف:د. سعد الدين ابراهيم. ٢٤٥ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **العقل السياسي العربي**، تأليف: د. محمد عابد الجابري. ٤١٤ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات). (نفذ).
- **التسوية: الشروط، المضمون، الآثار**، تأليف د. غسان سلامة. ٤٦ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).

٥- **سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجية- (مشروع التعليم للقرن الحادي والعشرين):**

- **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**، تأليف: د. سعد الدين ابراهيم وآخرون. ٢٤٢ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **الأمية في الوطن العربي**، تأليف: أ. هاشم ابو زيد. ٣١٦ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).
- **التعليم العالي في الوطن العربي**، تأليف: د. صبحي القاسم. ٢٢٢ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).
- **سياسات التعليم في دول المغرب العربي**، تأليف: د. محمد عابد الجابري. ١٧٥ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **سياسات التعليم في دول الخليج العربية**، تأليف: د. محمد جواد رضا. ١٩١ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي**، تأليف: د. أماني قنديل. ٢٣٤ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **السياسات التعليمية في المشرق العربي**، تأليف: د. سعاد اسماعيل. ٢٣٢ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **التربية العربية منذ ١٩٥٠: انجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها**، تأليف: د. ناثر سارة. ٤٤٨ صفحة. السعر ٦ دنانير (٩ دولارات).
- **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية**، تأليف: د. انطوان زحلان. ١١٣ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل**، تأليف: د. ضياء الدين زاهر. ٣٨٢ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **تعليم الأمة العربية في القرن ٢١ (التقرير التلخيصي للمشروع)**، تحرير: د. سعد الدين ابراهيم. ١٦٠ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦,٥ دولار).

منتدى الفكر العربي

تأسس منتدى الفكر العربي بواسطة نخبة من المفكرين وصناع القرار العرب ، عام ١٩٨١ ، في أعقاب مؤتمر القمة الحادي عشر. وهو يهدف الى بحث وتشخيص الحالة الراهنة في الوطن العربي وإستشراف مستقبله ، وذلك بصياغة الحلول العملية والخيارات الممكنة ، عن طريق توفير منبر حر للحوار المفضي الى بلورة فكر عربي معاصر ونظرة عربية نحو قضايا الوحدة والتنمية والأمن القومي والتحرر والتقدم . وقد إتخذ عمان - الاردن مقراً لأمانته العامة.

هذا الكتاب

يأتي نشر هذه الدارسة سدكتور غسان سلامة بعنوان **التسوية العربية - الاسرائيلية : الشروط، المضمون ، الآثار** ضمن سلسلة الدراسات العربية ، وهي ورقة عمل قدمت للاجتماع السنوي الثامن للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي في الرباط في شهر حزيران / يونيو ١٩٩٤ .

وتحاول هذه الدراسة الهامة الاجابة على بعض الأسئلة الأساسية مثل : هل هناك " عروبة سياسية " إذا تمت التسوية مع إسرائيل، وهل فكرة العروبة التي غزاها النزاع العربي الاسرائيلي ستبقى بعد تسوية هذا النزاع؟ ما هي الاثار المحتملة لإنخراط إسرائيل، ولو جزئياً، في المنطقة؟ هل بالغ العرب في إعتبارهم هذا النزاع محورياً، أم أن هذه المحورية حقيقية وإنما قد إنصرفوا عنها .

وغسان سلامة أستاذ للعلوم السياسية ومحلل للعلاقات الدولية وللقضايا العربية المعاصرة ، وله كتابات ومؤلفات باللغات العربية والانجليزية والفرنسية .

السعر : ديناران أردنيان
أو ثلاثة دولارات
أو ما يعادلهما